العدد
٩
ايلول
٢٠١٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة
إضاءات عالمية مترجمة

صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- مخيم الهول : حواضن محتملة للإرهاب والتطرف
- الاتجاه المتزايد نحو الاحزاب الدينية في الإنتخابات الاسرائيلية.

- الصين وروسيا..المصالح المشتركة تكمن في توثيق العلاقات الأمنية
- هل تستطيع أمريكا حماية حلفائها؟كيفية أستخدام الردع

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العدد ٩ - ايلول ٢٠١٩

مجلة إضاءات عالمية مترجمة تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

رئيس التحرير :

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير :

الباحثة رؤى خليل - الباحثة هبة علي

www.hcrss.org

- مخيم الهول : حواضن محتملة للإرهاب والتطرف
- الاتجاه المتزايد نحو الاحزاب الدينية في الانتخابات الاسرائيلية .

- الصين وروسيا. المصالح المشتركة تكمن في توثيق العلاقات الأمنية
- هل تستطيع أمريكا حماية حلفائها ؟ كيفية أستخدام الردع

رؤية مستقبلية
مخيّم الهول: حواضن محتملة للإرهاب والتطرف

بقلم : همبرفان كوسه
ترجمة : هبة علي حسين

سبق وأن تحوّلت نقاط الاحتجاز الأمنيّة لأفراد الجماعات الجهاديّة في الشرق الأوسط، إلى حواضن لنشـوء وتنامي تنظيمات جهاديّة جديدة، أشدّ خطورة وقوة اقتصاديّة وبشريّة من سـابقاتها. هذه الجماعات الّتي تأسّست من بقايا تنظيمات جهاديّة ثانية، وسّعت نطاقها، وأهدافها، وأماكن عملها. هذه التنظيمات، التي تأسست من فلول الجماعات الجهادية الأخرى عملت على توسيع نطاقها وأهدافها ومجالات عملها.

فعندما شـرعت القوات الأمريكيّة، في عام ٢٠٠٣، لإنشاء سـجن بوكا، جنوبي العراق قرب مدينة أم قصر، يبدو أنّها لم تكن تعلم بأنّ هذا السـجن، سـيتحوّل فيما بعد إلى نقطة التقاء الجهاديين من مختلف الجماعات الجهاديّة الإسلاميّة المتطرفة في العراق. وقد احتضن هذا السـجن جميع أفراد الجماعات الجهاديّة الإسـلاميّة التـي ناهضت وجود قوات التحالـف في العراق خاصة القـوات الامريكية. حيث صار السـجن بمثابة البيئة الأمثـل للتخطيط والتفكير بتشـكيل الجماعات الجهاديّة، وكان نقطة التقاء لقياديها من أمثلة أبو بكر البغـدادي الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكيّة بإلقاء القبض عليه في الفلوجة، شباط عام ٢٠٠٤، وكان يبلغ من السن ٣٣ عاماً.

ومن ثم، يبدو أنّ مخيّم الهول للاجئين العراقيين والنازحين السوريين، هو أقرب أن يكون النسخة السوريّة لسجن بوكا، ونقطة تجمّع أكثر من ١٢ ألف من المتشددين بينهم أكثر من ٤ آلاف امـرأة و٨ آلاف طفل مـن عوائل تنظيم "داعش»، والمؤمنين بأفكاره وسـبل عيشه. ويتيح هذا التجمع لهؤلاء المتطرفيـن أن يخططوا ما يريدون، ويفتعلـوا ما يودون، وصولاً إلى إعـادة تدويـر التنظيم الجهادي بيـن الأجيال في المسـتقبل. وعلى الرغم مـن أن هناك بعض المحادثات الجارية حول إعـادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، إلا أن تلك المحادثات يجـب أن تأخذ في الاعتبار المخاطر الناجمة عن عدم نقل هؤلاء المعتقلين من معسـكر الهول في أسرع وقت ممكن.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأطفال الذين يعيشـون داخل المعسـكر مـن أبناء «داعـش»، يقيمون فـي المخيّم منذ سنوات، وبعضهم ولِد في كنف التنظيم وحكمه، وتربّى على إرث الجهاديّة الإسـلاميّة. ووفقا لبعـض التقارير، هؤلاء الأبناء مهيؤون لأن يقوموا علـى مظلوميّة الآباء وإرثهم. وقـد حوّل نسـاء التنظيم المخيّـم إلى معهد مركـز لتعليم التطرف يتلقى فيه الأطفال تعاليم وشروط وقواعد وضوابط دينيّة على يد أمّهاتهم. كما أن هناك قسـم كبير من الأطفال المقيمين في المخيّم، قُتل أباءهم أثناء عمليات تحرير سوريا مـن تنظيم الدولة، وهؤلاء الأبناء، كلّما زادت المدة الزمنية التي يقيمونها في المخيّم، كلّما زادت الروح الثأرية لديهم.

وقد شهد مخيم الهول عدة حوادث أظهرت أن هناك مجموعة متشددة من العائلات والسجناء من مغسولي الدماغ الذين ما زالوا ينتمون إلى التنظيم ويتمسكون بأفكاره المتشددة. ففي شـهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٩، أقدمت امرأة من عوائل تنظيم الدولة الإسلاميّة «داعش» على قتل حفيدتها في مخيّم

الهول للاجئين العراقيين والنازحين السوريين في محافظة الحسكة، في كردستان السوريّة، بسبب عدم إرتداءها الزي الشرعي، وفق قواعد وضوابط التنظيم المتطرّف.عملياً، لم تنجح قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف الدوليّ في ضبط الأوضاع الأمنيّة في مخيّم الهول، وذلك رغم العنف المستمر داخل المخيم. ففي ضوء الحرية الممنوحة للمحتجزين داخل المعسكر، أصبح هؤلاء المعتقلين يتمتعون بفرصة للاجتماع والاتفاق والتشاور والتخطيط. حتّى في زمن قوّة التنظيم، لم يكن هذا العدد الكبير من حاملي الفكر الجهادي مجتمعين في بقعة جغرافيّة واحدة. جمع مخيم الهول بين الجهاديين من مختلف المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وما تفعله قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي، أنّها تراقبهم عن بُعد، دون أن تعي هذا الخطر، أو على الأقل دون أن تتخذ أي إجراءات وقائية لمنع حدوثه.

وعلى ضوء ذلك، فإنّ مخيّم الهول بحاجة إلى عدّة إجراءات احترازيّة في الفترة القادمة، لاحتواء هذه الأزمة والحدّ من خطرها. تبدأ في أن تقوم المنظمات الدوليّة الإنسانيّة والتحالف الدولي بإنشاء مراكز وبرامج لإعادة التأهيل خاصّة للأطفال والشباب الذين يعيشون حتّى الآن مع ذويهم في المخيّم، وعاشوا سنواتهم السابقة تحت حكم التنظيم الجهاديّ، ويحتاج الأمر إلى أن يقوم التحالف الدوليّ بتقديم مساعدات ماليّة وتوفير الخبرات الفنية إلى الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا التي من شأنها أن تساعدها في إدارة هذا النوع من البرامج. كما إن تطوير وتدريب الكوادر المحلية يمثل أهمية كبيرة لإدارة جهود مكافحة العنف واجتثاثه من جذوره.

ومع ذلك، يجب أن يركز المجتمع الدولي على العمل على تخفيض عدد الأشخاص المقيمين داخل المخيم، فمع استمرار رفض الدول الغربية والعربية استقبال عوائل التنظيم، فإنّ قوات التحالف وقوات سوريا الديمقراطية يمكنها إنشاء محكمة دولية في سوريا على شاكلة المحاكمات التي تم أنشاؤها في العراق، وهناك دعوات في أوروبا حالياً لاعتماد هذه المقاربة. ويتمثل التحدي الرئيسي في تنفيذ تلك الخطوات هو أن الدول الأوربية والإقليمية ستضطر للدخول في مفاوضات واتفاقيات مباشرة مع الإدارة الذاتية الكردية، ما يترتب عليه اعتراف دولي وإقليمي بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ومثل هذا الاتفاق سوف يشمل الاعتراف الدولي والإقليمي ، وهو ما ترفضه تركيا وحكومة النظام السوري والمعارضة السورية. وفي الوقت الذي تسبب فيه مسألة الاعتراف بالإدارة الذاتية في تعطيل المناقشات الجارية، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تدرك أن هناك قضايا حقيقية على المحك تتعلق بالتطرف في معسكر الهول، وبالتالي ينبغي بذل المزيد من الجهود لتقليص قدرة المخيم على العمل كحاضنة للتطرف، ووضعه بشكل بارز على جدول الأعمال.

> وفى أواخر شهر أغسطس الجاري قامت مجموعة من سجناء «داعش» في مخيم الهول للاجئين برفع علم التنظيم وهتفوا بشعارات مكرسين أنفسهم لخدمة قضيته «حتى النهاية». كما نقلت وسائل إعلام محليّة سوريّة، مشاهد مصورة، لأطفال صغار من أبناء عوائل التنظيم داخل مخيّم الهول وهم يتوعّدون بالانتقام والقتل.

المصدر:

- Himbervan Kose, Al-Hawl Camp: A Potential Incubator of the Next Generation of Extremism, September 13, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/al-hawl-camp-a-potential-incubator-of-the-next-generation-of-extremism

روسيا وأوكرانيا تبحثان عن اتفاق جديد مثير للجدل بشأن نقل الغاز

تقدير موقف لموقع ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- لدى روسيا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي مصلحة مشتركة في تجنب الخسائر الاقتصادية من خلال التوصل إلى اتفاق جديد بشأن نقل الغاز قبل انتهاء سريان الاتفاقية الحالية.
- لكن العقبات الكبيرة - بما في ذلك المنافسة الجيوسياسية وتأثير البنية التحتية الجديدة للطاقة في المنطقة - يمكن أن تؤدي إلى تأخير أو طريق مسدود في المفاوضات.
- إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء سريان الاتفاقية الحالية في ٣١ ديسمبر، فقد تواجه عمليات توصيل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا انقطاعات.

من المقرر أن يجتمع ممثلو أوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي في ١٩ سبتمبر في بروكسل لبدء مفاوضات حول اتفاق جديد بشأن نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا. ينتهي الاتفاق الحالي، الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٩ فقط بعد مفاوضات صعبة أسفرت عن وقف مؤقت لتدفقات الغاز إلى أوروبا، في ٣١ ديسمبر. أدت الانتخابات الأوروبية والأوكرانية إلى تأخير بدء المحادثات المقبلة، مما حد من الوقت اللازم لصفقة جديدة. حتى بدون ضغوط الوقت، ستكون هذه المفاوضات صعبة، مما يعني أن المحادثات قد تصل إلى طريق مسدود، وإذا حدث ذلك، فمن المحتمل أن تؤدي قطع الغاز الطبيعي.

الفرص والعقبات

بما أن جميع الأطراف ترغب في التوصل إلى اتفاق، فقد يتم التوصل إلى اتفاق قبل ٣١ ديسمبر. يجب أن يكون لدى روسيا اتفاقية عبور لتزويد الأسواق الأوروبية بالغاز الطبيعي عبر أوكرانيا وتفضل تجنب أي انقطاع يؤدي إلى خفض الإيرادات. رغم أنها لم تعد تستورد الغاز الطبيعي الروسي مباشرة، فإن أوكرانيا تجني حوالي ٣ مليارات دولار سنويًا من رسوم العبور. إن مقاطعة هذا الدخل سوف يشكل ضربة اقتصادية كبيرة لكييف. والاتحاد الأوروبي، الذي سيشارك في المفاوضات كوسيط، لديه بطبيعة الحال مصلحة كبيرة في ضمان إبرام صفقة لتجنب خطر تعطل الإمدادات.

إن تسخين العلاقات الأوكرانية والروسية بعد تبادل الأسرى رفيعي المستوى في ٧ سبتمبر والخطط ذات الصلة لاستئناف محادثات نورماندي فور بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا للتفاوض على الصراع الأوكراني الأوسع سوف يسهل الجهود للتوصل إلى اتفاق. عرضت روسيا بالفعل على أوكرانيا تمديد سنة واحدة لاتفاقية العبور الحالية ؛ واجهت أوكرانيا وأوروبا بطلب تمديد لمدة ١٠ سنوات.

هناك عقبات كبيرة في الوصول إلى اتفاق، ولكن. على الرغم من الذوبان الأخير في العلاقات الأوكرانية الروسية، فإن استمرار الدماء السيئة المتعلقة بضم روسيا لشبه جزيرة القرم في ٢٠١٤ وتورطها في النزاع المستمر في شرق أوكرانيا سيكون بمثابة تعقيد إضافي للمفاوضات حول مسائل مثل مدة العقد، الحد الأدنى لحجم عبور الترانزيت والتسعير. وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من النزاعات القانونية العالقة بين

الدول المرتبطة مباشرة بنقل الغاز والبنية التحتية للطاقة - الدعاوى التي سيحاول كلاهما حلها لصالحهم عبر المفاوضات الحالية.وبشكل منفصل، تقول نفتوجاز - التي تدير البنية التحتية للغاز في أوكرانيا - إن شركة الغاز الطبيعي الروسية غازبروم تدين لها بمبلغ ٢,٥٦ مليار دولار كتعويض عن رسوم نقل الغاز. أدى الخلاف حول الديون الأوكرانية المستحقة لشركة غازبروم إلى إعاقة مفاوضات ٢٠٠٩ للصفقة الحالية بشكل كبير ؛ نزاعات مماثلة يمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى هذه الجولة.

طرق جديدة للغاز الطبيعي الروسي

البنية التحتية الجديدة لنقل الغاز الطبيعي لديها أيضا قلق أوكرانيا. سعت روسيا إلى الحد من اعتمادها على أوكرانيا كطريق عبور ببساطة عن طريق بناء خطوط أنابيب تتجاوزه. من خلال تطوير خط أنابيب Nord Stream ٢ في بحر البلطيق وخط أنابيب TurkStream في البحر الأسود - من المتوقع أن يتم تشغيلهما عبر الإنترنت خلال عامين - أنشأت روسيا طاقة بديلة بأقل من تكلفة إصلاح البنية التحتية الروسية الحالية المؤدية إلى أوكرانيا.

ستشكل استراتيجية البنية التحتية لروسيا مفاوضات النقل الحالية، على الرغم من أن البنية التحتية الجديدة لن تسمح لروسيا بتجاوز أوكرانيا بشكل كامل. على سبيل المثال، أيدت محكمة العدل الأوروبية القيود المفروضة على قدرة شركة غازبروم على استخدام خط أنابيب OPAL، والذي سيربط بشبكة Nord Stream ٢ والسماح لروسيا بتوزيع الغاز في أوروبا. على الرغم من أن المفوضية الأوروبية قد منحت شركة غازبروم الوصول إلى ٩٠ في المئة من قدرة أوبال، فقد خفضت المحكمة هذا إلى ٥٠ في المئة. من شأن التخفيض الكبير في مساحة ٨٥ مليار متر مكعب الذي يمر حاليا في أوكرانيا سنويا أن يهدد العوائد المالية على البنية التحتية في أوكرانيا. هناك حاجة إلى قدر معين من نقل الغاز لخدمة وتمويل شبكة خطوط الأنابيب، التي تعمل بالفعل أقل بكثير من طاقتها القصوى البالغة ١٤٠ مليار متر مكعب.

وأوكرانيا ليست وحدها التي تشعر بالقلق من بناء البنية التحتية لخط أنابيب جديد. نورد ستريم ٢، على وجه الخصوص، أغضبت الولايات المتحدة وأعضاء أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي المهتمين بتقليص النفوذ الروسي على أوروبا من خلال صادرات الغاز الطبيعي. هذه المخاوف، بالإضافة إلى التأخير المحتمل في إنشاء خط الأنابيب نتيجة لعمليات تعليق الاتحاد الأوروبي التنظيمية أو العقوبات الأمريكية قيد النظر الآن، يمكن أن تجبر روسيا على تبني مقاربة أكثر تصالحية في محادثات النقل.

> لقد ذكرت روسيا بالفعل أن صفقة العبور ممكنة فقط في حالة عدم وجود إجراءات قانونية مثل الجهود التي تبذلها شركات الطاقة الأوكرانية للحصول على حوالي ٦ مليارات دولار كتعويض من خلال التحكيم الدولي عن الاستيلاء الروسي على أصولها في القرم. (رفضت موسكو أيضًا الاعتراف باختصاص المحاكم الدولية في هذا الشأن).

مخاطر قطع الغاز الطبيعي الجديد

إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود أو استمرت إلى ما بعد ٣١ ديسمبر، فقد يتوقف تدفق الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا إلى أوروبا. لقد استعد كل واحد لهذا الاحتمال على مدار العام الماضي: وصلت احتياطيات الغاز في الاتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي حيث تسعى أوروبا إلى بناء حاجز مؤقت ضد الانقطاعات قصيرة الأجل خلال فصل الشتاء، عندما يصل الاستهلاك إلى ذروته.

مستوى تخزين الغاز الأوكراني أيضًا أعلى من مستواه في السنوات الأخيرة، ويتم الانتهاء من تعديلات البنية التحتية لتسهيل توصيل الغاز الطبيعي على مستوى البلاد في حالة حدوث قطع روسي. لم تعد أوكرانيا تشتري الغاز مباشرة من روسيا ولكن بدلاً من ذلك تشتري من أوروبا، التي تنقل الغاز إلى أوكرانيا في الاتجاه المعاكس. ولكن حتى الآن، كان تكوين البنية التحتية لأوكرانيا يعني أن المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد يجب أن تحصل على إمداداتها من الغاز الطبيعي عن طريق نقل الغاز الطبيعي الروسي المتجه إلى أوروبا، والذي تستبدل به أوكرانيا، بدوره، بالغاز المنتج محليا في غرب

البلاد. في هذه الحالة، لن يترك أي قطع للمناطق الشرقية والجنوبية أمرًا سهلاً. لهذا السبب، بدأت كييف في تطوير بنيتها التحتية للسماح بالتوصيل المباشر للغاز من غرب أوكرانيا إلى المناطق الشرقية والجنوبية.

بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا. إن الاضطرابات المحتملة بسبب انقطاع الإمدادات، والتي يمكن أن تسبب نقصًا للمستخدمين المحليين والصناعيين خلال ذروة استهلاك الشتاء، توفر حافزًا كبيرًا للاتحاد الأوروبي لتسهيل مفاوضات النقل الحالية. وعلى نفس المنوال، بطبيعة الحال، فإن انقطاع الإمدادات من شأنه أن يتسبب في خسائر كبيرة لشركة جازبروم في الإيرادات، وسوف تتعرض أوكرانيا لضربة كبيرة من رسوم العبور الفائتة. ولكن على الرغم من الاهتمام المشترك بتجنب انهيار المفاوضات، فإن علاقات روسيا الضعيفة مع أوكرانيا والغرب وآثار التغييرات القادمة في البنية الأساسية لإمدادات الطاقة ستجعل المحادثات صعبة.

> يمكن أن يتسبب التخزين وتغييرات البنية الأساسية في الحد من آثار أي تعطل قصير الأجل لتدفقات الغاز عبر أوكرانيا على غرار انقطاع الإمدادات لمدة أسبوعين في عام ٢٠٠٩. ولكن إذا امتدت فترة التوقف لعدة أسابيع أو أكثر، فقد يرتفع ارتفاع الأسعار والنقص تؤثر على أجزاء كبيرة من وسط وجنوب أوروبا تعتمد على العبور الأوكراني،

المصدر:

- Russia and Ukraine Seek a Contentious New Gas Transit Deal, Assessments, Sep 13, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/russia-ukraine-natural-gas-transit-deal-eu-energy-cutoff

ملف العدد

- الاتجاه المتزايد نحو لاحزاب الدينية في الانتخابات الاسرائيلية.
- المال وحدة لن يحل مشاكل ألمانيا الاقتصادية.
- فريق الأمن القومي:ترامب ينقسم حول اجتماع طالبان.
- الأرجنتين ..الأزمة الاقتصادية تنذر بالفوضى السياسية .
- إظهار قوة إيران وأستراتيجيتها في الهجمات على حقول النفط السعودية.
- الصين وروسيا..تكمن المصالح المشتركة في توثيق العلاقات الأمنية.
- اعتداء ترامب على نظام التجارة العالمي ..ولماذا سيؤدي الانفصال عن الصين الى تغيير كل شيء.
- روسيا تحاول تحقيق التوازن بين الهند والصين.
- هل تستطيع أمريكا حماية حلفائها ؟ كيفية أستخدام الردع .

الاتجاه المتزايد نحو الأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية .

بقلم : ديفيد بولوك ، تمار هيرمان
ترجمة : هبة علي حسين

في خضم الاضطرابات التي تسود الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ١٧ أيلول/ سبتمبر وبشكل غير مسبوق للمرة الثانية في غضون ستة أشهر، يبرز عامل رئيسي غالبًا ما يتم تجاهله: الدور اليميني الحاسم للأحزاب الدينية الصغيرة. فعلى الرغم من تزايد معدلات المجموعات الأرثوذكسية المتطرفة، إلا أنها ما زالت تحصل على خُمس الأصوات فحسب، وبالتالي على خُمس المقاعد في الكنيست. لكن هذا سيكون على الأرجح كافياً لمنع تشكيل حكومة مركزية ضيقة تحت قيادة كاحول لافان، حزب (أزرق أبيض). ونتيجة لذلك، فإن النتائج الأكثر ترجيحًا هي إما تشكيل حكومة يمينية ضيقة أخرى يقودها الليكود، أو حكومة يمينية مركزية أوسع تضم كلا من الليكود وكاحول لافان.

ويرجع ذلك إلى أن تفويضات الأحزاب الدينية تكاد تكون دائما حاسمة لتشكيل الأغلبية اللازمة في البرلمان. فآخر مرة تشكّلت فيها حكومة يسار-وسط في إسرائيل- على وجه التحديد لأن هذه الأحزاب الدينية اليهودية كانت راغبة في الانضمام إليها. وقد تشكلت تلك الحكومة قبل عقدين من الزمن، خلال فترة رئاسة إيهود باراك قصيرة الأجل وبالتحديد في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وبعدها، لم توافق الأحزاب الدينية سوى على الانضمام إلى الائتلافات الحاكمة اليمينية. وبالتالي، فهما النوعان الوحيدان للحكومات الإسرائيلية التي تشكلت منذ ذلك الحين، وحتى عندما كان يسار الوسط واليمين متعادلين تقريبًا.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هذا الميل الديني اليميني، غير المتناسب بشكل ملحوظ، في سبيله إلى تكرار نفسه في الانتخابات الحالية. فوفقًا للنتائج الدقيقة، من المتصور أن يتم جذب الأحزاب الدينية في إسرائيل للانضمام إلى نوع من حكومة «وحدة وطنية» مؤلفة من يمين الوسط، أو أن يتم استبعادها من مثل هذا التحالف المتناقض تمامًا. ومع ذلك، فإن أحد أهم الأمور التي تبدو شبه مؤكدة هو أن: هذه الأحزاب الدينية المعارضة التي لها ميل يميني ستستمر في منع تشكيل أي حكومة يسار-وسط في إسرائيل، حتى لو لم يكتسب اليمين أي مسار واضح للأغلبية المطلوبة في مقاعد الكنيست البالغ عددها ٦١ مقعدًا.

علاوة على ذلك، اتفق البيان الأخير الذي أصدره كل من بيني غانتز ويائير لابيد، زعماء حزب الوسط البارز، مع الجمهور من حيث رفضه وازدراءه لتلك الأحزاب الدينية «الفئوية». لذلك فإن الشيء الوحيد الذي يبدو شبه مؤكد هو أن معارضة هذه الأحزاب الدينية ستستمر في منع تشكيل أي حكومة وسط بحتة. ولذلك، وردًا على سؤال جاء في استطلاع أجري في آب/أغسطس عن نوع التحالف المتوقع، توقّع ٥ بالمئة فقط من عامة الإسرائيليين اليهود تشكيل حكومة يسار-وسط، برئاسة حزب «كاحول لافان» (حزب أزرق أبيض).

لطالما كانت الأحزاب السياسية الدينية اليهودية جزءًا من المشهد السياسي الإسرائيلي. وفي الواقع، تعود جذورها إلى مؤسسات الحركة الصهيونية السابقة للدولة . وعلى مر السنين، مثّلت تلك الأحزاب قطاعين دينيين مختلفين: القطاع الأرثوذكسي المتطرف (على سبيل المثال، حزب «أغودات

إســرائيل») والحزب الأرثوذكســي أو الديني القومي (على سبيل المثال، حزب «همزراحي»)، والذي عرف لاحقا بجزب المفــدال الديني، أو الحزب الدينــي القومي. ولكن لم يمثل أي من هذين الحزبيــن أو كان من الممكن أن يمثل كلا القطاعين في الوقت نفســه، إذ انقسما بشــدة حول العقيدة الصهيونية ومســألة دولة إســرائيل باعتبارهــا كيانًا يهوديًــا. فقد كان القطاع الأرثوذكســي المتطرف معاديًا للصهيونية أو أقله غير صهيوني، وبالتالي كان ينظر إلى دولة إسرائيل ككيان سياسي بلا قيمة دينية يهودية. غير أن القطاع الأرثوذكســي القومي ملتزم بشــدة بالفكرة الصهيونية ويرى إســرائيل ككيان مناط بأهمية دينية.

عــلاوة علــى ذلــك، يــرى القطــاع الأرثوذكســي المتطرف أنّ قيام دولة إسرائيل يشكل تطورًا سلبيًا في التاريخ اليهــودي. ففي نظــام معتقداته، لكي يخلــص، يجب على الشــعب اليهودي الانتظار حتى يأتي المســيح وألا يتخذ خطوات فعالة لتغيير وضعه الوجودي. أمّــا القطاع الدينــي القومي فيعتبر أن دولــة إســرائيل هي بدايــة الخلاص الوطنــي والديني اليهــودي، وبالتالي فهي مقدسة.

فالازدواجية الأخيرة تطرح إشــكالاً كبيرًا عندما يكون للحالة جوانب سياســية ودينية في الوقت عينه. على ســبيل المثال، من هو الســلطة المعنية - السياســي أو الزعيم الديني – عند مناقشــة الانسحاب من أجزاء من أرض إسرائيل الكبرى، لأن هذه الخطوة تتعارض مع وعد الله بإعطاء الأرض بكاملها لبني إسرائيل (أي اليهود).

أصهيونيــة أو غير صهيونية، لطالما كانــت الأحزاب الدينية اليهودية الإســرائيلية صغيرة من حيث جاذبيتها الانتخابية . فهي تحصل على نفوذها السياســي القــوي وغير المتكافئ، بالدرجــة الأولــى مــن الحاجة الراســخة في هيــكل النظام البرلماني الإســرائيلي لبناء تحالفات متعددة الشركاء من أجل الحصول على أغلبية كبيرة بما يكفي في الكنيســت (البرلمان الإســرائيلي). وأضف إلى ذلك دافع جميع رؤســاء الوزراء الإسرائيليين تقريبًا، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، لتأكيد التزامهم بالتاريخ والقيم اليهودية من خلال ضم أحزاب دينية إلى حكوماتهم القائمة على التحالفات.

في الماضي، كان بإمــكان الأحزاب الأرثوذكســية المتطرفة والأحزاب الدينية الوطنية أن تنضم بســهولة إلى كل تحالف، ســواء أكان ذلــك بقيادة حــزب العمل أو الليكــود (الحزبان المهيمنان سابقًا في إسرائيل). فقد كانت الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة مهتمة بشــكل أساســي بتأميــن ميزانيات ضخمة لمجتمعاتهــا، التي لم تعتبر نفســها مشــاركة فــي الخطاب السياسي العام الإســرائيلي. وعلى وجه الخصوص، لم يهتم أي من مجتمعات أو زعماء الأحزاب الأرثوذكســية المتطرفة بالمسائل الأمنية والعلاقات الخارجية التي تشكّل نقاط محورية في السياسة الإســرائيلية. أمّا الأحزاب الدينية القومية فكانت من جهتها أكثــر انخراطًا في هذا الخطــاب، غير أنّ وجهات نظرهــا المعتدلة حول الأمــن والاقتصــاد والقضايا الأخرى مكّنتها في الماضي من التكاتف مع الجهات الفاعلة السياسية غير الدينية من اليسار واليمين.

> يعترف كلا القطاعين، الأرثوذكســي المتطرف والديني القومي، بسلطة القيادة الدينية – أي حاخامات كل منهما. ومع ذلك، في حين أن الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة ترى أنّ سلطتها تفوق بكثير سلطة الدولة ومؤسساتها في ميادين الحياة كافة، فإن الأحزاب الدينية القومية ترى أن مؤسسات الدولة هي السلطة المعنية بالشؤون السياسية، وأنّ الحاخامات هم السلطة العليا في المسائل الدينية.

ومع ذلك، تغيرت الأمور بشــكل جذري في السنوات الأخيرة، حيث تحولت سياســة كل من القطاعات العامة والأحزاب التي تمثل كل من هذه القطاعات - الحزبين الأرثوذكسيين المتطرفين حزب «يهودات هتوراه» (التوراة اليهودية الموحدة) وحزب «شــاس»، والحزب الديني القومي «البيــت اليهودي»- إلى اليمين. وقد تم تســييس القطاع الأرثوذكسي المتطرف بعمق، حتــى أن البعض يقول أنه «تصهين». فكما هو موضح أدناه، منذ منتصف التسعينيات واليوم أكثر من أي وقت مضى، على المستوى الشــعبي، يُعرّف أعضاء هذا القطاع أنفسهم بأعداد هائلة على أنهم يمينيون.

هذا وينتســب القطاع الديني القومي بشــكل واسع إلى اليمين السياســي ولكن مع استثناءات قليلة. فإن هذا الأخير يتعاطف بشدة مع مشــروع الاســتيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وكذلك مع مجتمع المستوطنين. وأخيرًا وليس آخرًا،

لقد مر القطاع الديني القومي بمرحلة انتقالية إدراكية: فهو لم يعد يعتبر نفسه جهة سياسية متزمتة، بل رأس الحربة الإيديولوجية داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. فقادة هذا القطاع يستخدمون تعبيرًا مجازيًا شائعًا: «إننا لم نعد مجرد ركاب على متن قطار الأمة فنحن نشغل بالفعل مقعد السائق.» إنّ هذه الهوية السياسية الواضحة تجعل الأحزاب السياسية الدينية من المشاركين الحاسمين في جميع التحالفات اليمينية وتزيد من مركزها التفاوضي مع قادة «الليكود». ومن ناحية أخرى، على خلاف ما كان يجري في الماضي، فإن هذه الهوية تقلل من المجال السياسي لمناورة قادتها، إذ يكاد يتعذر عليهم التصرف في الاتجاه المعاكس لإرادة الناخبين السياسية، وبالتالي يعتبرون مشاركين واقعيين في تحالف الوسط أو اليسار الوسط.

علاوة على ذلك، فإنّ الأمر يعمل في الاتجاهين. فعمومًا، لقد فضّل نتنياهو وحزبه اليميني «الليكود» إنشاء تحالف أضيق مع الأحزاب الدينية على تحالف أوسع إنما بدونها. وبدلاً من التشكيك في نفوذ الأحزاب الدينية، كما يفعل الكثير من تيار اليسار أو الوسط، يميل حزب الليكود والأحزاب اليمينية المنشقة إلى الاحتفاء بهم واستيعاب رغباتهم. وفي الجانب الآخر من المشهد السياسي، باتت الأحزاب الوسطية واليسارية في إسرائيل مناهضة للأديان بشكل متزايد.

في السياق الانتخابي الحالي، دعا الحزب اليميني الوسطي الصغير، الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان، «إسرائيل بيتنا»- وهو حزب متشدد وقومي يهودي ولكن علماني- وتشير الاستطلاعات الأخيرة إلى أن الحزب قد يضاعف من مقاعده إلى ١٠ مقاعد، وان يلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الائتلاف - - دعا إلى وضع حد لإعفاءات المتدينين اليهود من الخدمة العسكرية الإجبارية، إنما كل ذلك باستثناء استبعاد أي تحالف مع المتشددين. هذا ولطالما كان يائير لابيد، رئيس الفصيل الكبير «يش عتيد» (هناك مستقبل) الذي ينتمي إلى حزب الوسط «كاحول لافان»، المنافس الرئيسي، يميل إلى العلمانية في الحياة العامة الإسرائيلية.

وإذا كانت هذه الأحزاب المتنافسة على استعداد لأن تنظر في إقامة تحالف مع الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل، التي من المتوقع أن تحصل على ١٠ - ١٣ مقعدًا في التصويت المقبل، فقد تقترب أكثر من تحقيق الأغلبية حتى من دون أي دعم من الأحزاب الدينية اليهودية. غير أنّ أحزاب المعارضة الوسطية هذه لا تزال غير راغبة في النظر في هذا الخيار. ومن الجدير بالذكر أن معظم الأحزاب العربية قد أبدت في الماضي عدم رغبتها في الانضمام إلى أي حكومة إسرائيلية. ومع ذلك، شكلت الأحزاب العربية جزءًا مهمًا من «الأغلبية المعيقة» ضد حزب الليكود، والتي مكّنت إسحق رابين من تولي رئاسة الوزراء في عام ١٩٩٢. وقد عرض أحد كبار قادتهم اليوم، أيمن عوده، المساعدة في إعطاء تيار الوسط أغلبية جديدة بعد الانتخابات المقبلة.

تتنبأ عملية الاقتراع الشكلية الأخيرة بأن الأحزاب الدينية ستحافظ على قوتها أو حتى ستزيدها. فإنها تتوقع أن يحصل الحزب الأشكنازي الأرثودوكسي المتطرف «يهودات هتوراه» على نحو ثمانية مقاعد، وأن يحصل حزب «شاس» السفرادي على ثمانية مقاعد أيضًا؛ بل وأكثر، ربما أحد عشر مقعدًا لحزب «اليمين» الجديد اليميني، وهو اسم على مسمى، ويرث عددًا كبيرًا من الناخبين «المتدينين القوميين» المتشددين الذين كانوا يصوتون سابقًا لحزب «البيت اليهودي»، بالإضافة إلى آخرين. فإن عملية الاقتراع الشكلية هذه قد تقلل من شأن الناخبين المتدينين، الذين قد يكونون أكثر حماسًا للتصويت مرتين في ستة أشهر، والمعروفين أيضًا بالعزوف عن التصويت أو حتى تضليل منظمي الاقتراع عن قصد.

لذلك، إذا كان الماضي مجرد تمهيد، فقد نرى الأحزاب الدينية اليهودية في إسرائيل تمنح مرة أخرى اليمين أفضلية حاسمة لدى تشكيل التحالف. فمن المؤكد أن السياسة الإسرائيلية نالت نصيبها من المفاجآت في الآونة الأخيرة، هذا وتضيف مشاكل نتنياهو القانونية إلى هذه التكهنات طبقة جديدة من الشكوك. كما لا يمكن استبعاد وجود تحالف أوسع مؤلف من شراكات غريبة، ربما بدون بعض الأحزاب الدينية. ومع ذلك، فإن تحالف يساري-وسطي ضيق يبدو مستحيلًا تقريبًا – وحتى لو كان فقط بسبب الدور الخاص الذي تلعبه هذه الأحزاب الدينية الصغيرة في الدولة اليهودية التي نصبت نفسها بنفسها.

المصدر:

-David Pollock, Tamar Hermann, The Increasingly Right Stuff: Religious Parties in Israel's Upcoming Election, September 5, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-increasingly-right-stuff-religious-parties-in-israels-upcoming-election

المال وحده لن يحل مشاكل ألمانيا الاقتصادية

تقدير موقف لموقع ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- سوف يجبر الاقتصاد المتباطئ في ألمانيا حكومته على فرض تخفيضات ضريبية ورفع الإنفاق لتوليد النمو.
- لكن من خلال القيام بذلك، من المرجح أن تتخذ برلين نهجا أكثر حذراً من خلال تطبيق التدابير تدريجيا في وقت واحد، بدلا من حزمة تحفيز مثيرة للخلاف قد تزيد التوترات في الائتلاف الحاكم في البلاد.
- وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب حالة عدم اليقين المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتعريفات الجمركية التي تلوح في الأفق على صادرات السيارات الأوروبية، سوف تستمر في توليد رياح معاكسة للاقتصاد الألماني.

يبدو أن أكبر اقتصاد في أوروبا يتجه نحو أول ركود له منذ عقد. تشير البيانات الحديثة إلى أن الاقتصاد الألماني قد ينكمش مرة أخرى في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، بعد أن تقلص بالفعل بنسبة ٠,١ في المئة في الربع الثاني. وفقًا لمعهد Ifo الذي يقع مقره في ميونيخ، فقد وصلت معنويات الأعمال في البلاد أيضًا إلى أدنى مستوى لها منذ سبع سنوات تقريبًا في أغسطس. وبالمثل، وجد IHS Markit أن المعنويات بين قطاعي الصناعة والخدمات في ألمانيا، على وجه الخصوص، انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٣.

النظرة الاقتصادية الألمانية الضعيفة هي نتيجة لعدة عوامل. تسببت حالة عدم اليقين المتزايدة التي تغذيها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ومن المحتمل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول (أكتوبر)، على الاقتصاد الذي يعتمد على التصدير. وفي الوقت نفسه، في برلين، تتصارع برلين مع النشاط الاقتصادي الباهت، إلى جانب صناعة السيارات المتعثرة التي تكافح من أجل التكيف مع طلبات المستهلكين المتغيرة للحصول على مزيد من التقنيات الكهربائية والقيادة الذاتية. ولكن على الرغم من أن الحكومة الألمانية لديها الأموال اللازمة للرد على الانكماش الاقتصادي، إلا أنها تفتقر إلى الوحدة السياسية لتحفيز النمو بثقة مع حزمة تحفيز شاملة. وهذا، إلى جانب تدفق عدم اليقين العالمي، سيحد من مساحة البلاد للتعافي السريع.

التحفيز البطيء والمطرد

في ألمانيا، أعاد احتمال الركود فتح نقاش قديم حول ما إذا كان ينبغي للحكومة أن تطبق تدابير تحفيزية لتحريك

الاقتصاد. عندما ضربت الأزمة المالية الدولية أوروبا قبل عقد من الزمن، انتقد مسؤولو الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ألمانيا بسبب تأجيلها لحزمة تحفيز (نفذتها في النهاية، ولكن بعد نقاش سياسي مكثف في برلين). وعاد هذا الانتقاد ببطء، حيث دفع حلفاء ألمانيا وشركاؤها التجاريون برلين إلى خفض الضرائب، واتخاذ تدابير لتعزيز الاستهلاك المحلي، وزيادة الإنفاق العام على قطاعات مثل البنية التحتية.

لا ينبغي أن يكون المال مشكلة بالنسبة لألمانيا. بعد كل شيء، كان لدى الدولة أربع سنوات متتالية من الفائض المالي، وقد وفرت بالفعل حوالي ٤٥ مليار يورو (حوالي ٤٩ مليار دولار) في النصف الأول من عام ٢٠١٩ وحده. المشكلة بدلاً من ذلك أكثر إيديولوجية، لأن سياسة برلين المتمثلة في عدم وجود عجز مالي - والتي تعرف في ألمانيا باسم «الصفر الأسود» - تحظى بشعبية كبيرة بين قطاع كبير من الناخبين. في الأسابيع الأخيرة، أثارت المناقشات حول كيفية معالجة تباطؤ الاقتصاد بعض التوتر داخل الحكومة الائتلافية الألمانية، والتي تضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يسار الوسط) والاتحاد المسيحي الديمقراطي المحافظ للمستشارة أنجيلا ميركل (CDU). بشكل عام، يميل CDU إلى دعم سياسة الصفر السوداء الصارمة، في حين أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكثر انفتاحاً لزيادة الإنفاق العام، حتى لو كان ذلك يعني خلق عجز ضئيل.

ولجعل الأمور أكثر تعقيدًا، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، وخاصة الحزب الديمقراطي الاجتماعي، يؤدي أداءً ضعيفًا في استطلاعات الرأي، مما زاد من الاستياء داخل الحزبين الحاكمين. تعتقد بعض فصائل الاتحاد الديمقراطي المسيحي أن ميركل انتقلت أكثر من اللازم إلى الوسط السياسي وينبغي أن تعود إلى اليمين، في حين تعتقد قطاعات من الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن الحزب يجب أن يتخذ المزيد من المناصب ذات الميول اليسارية لتحسين شعبيته. قرار ميركل بعدم السعي لإعادة انتخابها قد فتح أيضًا نقاشًا بين الطرفين حول المكان الذي ستتولى فيه البلاد بعد انتهاء ولايتها في عام ٢٠٢١.

لم يضيف البديل اليميني المتطرف للأداء القوي لحزب ألمانيا في الانتخابات الإقليمية الأخيرة سوى هذا الاضطراب العام داخل الحكومة الألمانية، مع اعتقاد الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل متزايد أنه يتعين عليهما أن ينفصلوا عن بعضهم البعض بعد أن يحكموا سوية نحو الأفضل نصف العقدين الماضيين. لقد جادل بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي بأنه يجب على الحزب ترك الائتلاف بالكامل، وقضاء بضع سنوات في المعارضة لتجديد شبابه. ومع ذلك، لا يزال انهيار الحكومة الكامل مستبعداً للغاية، حيث من غير المرجح أن ينتهي تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الحزب الاشتراكي الديمقراطي في وقت لا يستفيد فيه أي من أعضائه من الانتخابات العامة المبكرة.

> توقيت اقتراح حجب الثقة: بموجب القانون، عندما يفقد رئيس وزراء بريطاني اقتراحًا بحجب الثقة، أمام البرلمان ١٤ يومًا لتعيين بديل. إذا فشلت في القيام بذلك، يجب إجراء انتخابات عامة.

لكن هذا السياق السياسي الأكثر قلقًا على الأرجح يعني أن برلين ستتحرك بحذر لتحفيز اقتصاد البلاد - باختيار نهج تدريجي حيث يتم تطبيق تدابير تدريجية بالترادف مع البيانات الاقتصادية، بدلاً من حزمة تحفيز كبيرة واحدة. في ٢٩ أغسطس، اقترح وزير الاقتصاد بيتر التماير تخفيض ضرائب الشركات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الألماني. ثم في ١١ أغسطس، أعلن وزير المالية الألماني أولاف شولز أيضًا عن خطط لخفض «ضريبة التضامن» التي تدفعها الأسر الألمانية لتعزيز التنمية الاقتصادية في شرق ألمانيا.

اقترح Thorsten Schaefer-Guembel، أحد الزعماء المؤقتين للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فرض ضريبة على الثروة أيضًا، على الرغم من أن هذا لم ينسجم جيدًا مع CDU وشرائح كبيرة من قطاع الأعمال في ألمانيا. وتشمل التدابير الأخرى قيد النظر الاستفادة من تكاليف الاقتراض المنخفضة تاريخيا لتحمل ديون جديدة للاستثمار في مشاريع

البنية التحتية.

مستقبل في الجريان:

ومع ذلك، فإن سلسلة من التحديات في الأشهر المقبلة تخاطر بتقليل فعالية مثل هذه التدابير، بدايةً من احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون صفقة في أواخر شهر أكتوبر. تعد المملكة المتحدة خامس أكبر وجهة للتصدير في ألمانيا بشكل عام، وثالث أكبر وجهة لصادرات السيارات الألمانية على وجه الخصوص (بعد الولايات المتحدة والصين). على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال لبريكسيت منظم، فقد زادت فرص الخروج الصعب في الأشهر الأخيرة، مما يعني أن الصادرات الألمانية إلى المملكة المتحدة قد تبدأ قريبًا في فرض رسوم جمركية أعلى. في الواقع، أدت حالة عدم اليقين التي تغذيها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وضعف الجنيه الاسترليني إلى انخفاض الشحنات الألمانية إلى المملكة المتحدة بنسبة تقارب ٢١ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

المملكة المتحدة، مع ذلك، ليست الدولة الوحيدة التي تخلق الصداع لألمانيا. هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية أعلى على سيارات الاتحاد الأوروبي في أوائل نوفمبر، مما يهدد بمزيد من الإضرار بصناعة السيارات الألمانية المضطربة بالفعل. يمكن الحد من هذا التهديد بشكل كبير، إذا أحرز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقدماً في مفاوضاتهما الحالية بشأن اتفاقية التجارة الحرة. ولكن للأسف، لم يتفق الجانبان حتى على المنتجات التي ينبغي أن تغطيها الصفقة. تراجعت بروكسل عن مطالب الولايات المتحدة بتضمين شحنات زراعية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضغوط بلدان مثل فرنسا وإيرلندا تخشى فتح أسواقها أمام المنتجات الغذائية الزراعية الأمريكية. ومن المرجح أن يستمر الاتحاد الأوروبي في التردد في هذه الجبهة، بالنظر إلى تعيين فيل هوغان، وهو مواطن إيرلندي حمائي، كمفوض تجاري جديد للكتلة.

إذا قررت واشنطن التعامل مع التعريفات الجمركية المرتفعة على السيارات، فإن الاتحاد الأوروبي سيضطر إلى الانتقام برفع التعريفات الخاصة به لبعض الواردات الأمريكية. هذا من شأنه أن يخاطر بتوتر العلاقات المتوترة بالفعل بين بروكسل والبيت الأبيض، والتي تكافح أيضًا النزاعات المريرة بشأن دعم الطائرات وبناء مشروع نورد ستريم ٢ بين روسيا وألمانيا. ومع ذلك، هناك فرصة يمكن أن تقررها واشنطن لتأجيل فرض تعريفة أعلى على السيارات الأوروبية حتى تتمكن من تركيز اهتمامها على النزاعات التجارية المتصاعدة بين واشنطن والصين. لكن هذا، بالطبع، سيؤخر فقط (وليس نزع فتيل) التهديد الذي يلوح في الأفق لشركات صناعة السيارات الألمانية.

تستعد بروكسل للتأثير:

مما لا شك فيه أن التهدئة المستمرة لأكبر اقتصاد في أوروبا ستشعر به خارج حدود البلاد. على سبيل المثال، سيبدأ العديد من الشركاء التجاريين لألمانيا في الشعور بثقل النمو الاقتصادي المتخلف في برلين، إذا ما أدى إلى انخفاض الطلب الإجمالي على السلع الأجنبية - وخاصة إيطاليا وفرنسا والنمسا وبولندا، حيث تعد ألمانيا وجهة التصدير الرئيسية. ويأتي ذلك أيضًا في وقت تواجه فيه معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالفعل تباطؤًا اقتصاديًا خاص بها، وذلك بسبب مزيج من القضايا المحلية وعدم اليقين العام حول مستقبل الاقتصاد العالمي.

> تعمل الحكومة الألمانية أيضًا على وضع خطة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في البلاد بنسبة ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يفتح الباب أمام زيادة الإنفاق العام لتمويل الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا.

من المرجح أن تستخدم دول جنوب أوروبا التباطؤ الأوروبي المعمم - الذي تفاقم بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في ألمانيا - كمبرر لمطالبة الاتحاد الأوروبي بمزيد من المرونة في تنفيذ أهداف العجز والديون للكتلة. سيكون هذا أحد أكثر التحديات إلحاحًا بالنسبة للمفوضية الأوروبية الجديدة، التي ستتولى مهامها في نوفمبر. سيتعين على رئيس المفوضية الجديد، أورسولا فون دير لين، وفريقها أن يقرروا بين التقيد الصارم بالسياسات المالية الحالية للاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تنفر بعض الحكومات مثل إيطاليا ؛ أو قبول بعض المرونة، والتي يمكن أن تضعف أيضا مصداقيتها منذ البداية. ولكن تباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم المنخفض في منطقة

اليـــورو قد أجبر بالفعل البنك المركـــزي الأوروبي (ECB) على تقديم بعـــض التدابير التحفيزية في ١٢ ســـبتمبر، بما في ذلك ترك ســـعر الفائدة المرجعي عنـــد ٠ في المئة وأخذ ســـعر الفائدة على الودائع (واحده) الرسوم المفروضة على ودائع البنـــوك التجارية لـــدى البنك المركزي الأوروبي (ECB) إلى أدنى مســـتوى لها على الإطلاق عند -٠,٥ في المائة. معدلات الفائدة المنخفضة هذه لها تأثير متباين على ألمانيا. فمن ناحية، يبقيـــان تكاليف الاقتراض في البـــلاد منخفضة، مما يســـمح لبرلين بالحصول على قـــروض جديدة دون تهديـــد اســـتقرارها المالي. لكن معدلات الفائـــدة المنخفضة تخاطر أيضًا بتقليل قيمة مدخرات ودائع الألمان، بينما تؤدي إلى تفاقم مشـــكلات الربحية التي تواجهها بالفعل العديد من البنوك الألمانية.

حتى الآن، وبالنظر إلى القيود السياسية التي تواجهها ألمانيا فـــي الداخل، بالإضافة إلى العديد من الرياح المعاكســـة التي تواجهها في الخارج، هناك فرصة جيدة لأن يســـتمر اقتصاد البلاد في التهدئة في الأشهر المقبلة - مما يزيد من المعضلات السياســـية في كل من برلين وبروكسل، مع إضافة إلى أكبر المشاكل الاقتصادية في أوروبا في هذه العملية.

> كان السياســـيون الألمان هادئين نســـبيًا فـــي انتقاداتهم لسياســـات البنك المركزي الأوروبي. لكن ضغط برلين من أجل تغيير الاتجاه في سياســـات المؤسســـة قد يزداد ارتفاعًا إذا كان دافعًا هو الضغط الانتخابي في الداخل. ومع ذلك،

المصدر:

- Money Alone Won›t Solve Germany›s Economic Problems, Assessments, Sep 13, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/money-alone-wont-solve-germanys-economic-problems-eurozone-europe-economy-slowdown-recession

فريق الأمن القومي : ترامب ينقسم حول اجتماع طالبان

بقلم : لارا سيليجمان ، إلياس جرول ، روبي جرامر
ترجمة : هبة علي حسين

ســاعد رد بولتون ومخاوف البنتاغون حول صفقة محتملة مع المتمردين الأفغان على إقناع الرئيس الأمريكي بإلغاء القمة المثيرة للجدل.
خطط الرئيــس الأمريكي دونالد ترامب لعقد قمة تاريخية محتملــة في كامب ديفيد مع قيادة طالبان والرئيس الأفغاني أشرف غني يكشف عن صدمات جديدة في فريق السياسة الخارجية الخاص به ، حيث يبدو اتفاق سلام دائم للبلد الذي مزقته الحرب أكثر مراوغة.

خطة ترامب المرتجعة لدعوة قادة الجماعة الأفغانية المتمردة إلى التراجع الرئاســي في نفس الوقت الذي تزامن فيه ذكرى هجمات الحادي عشــر من ســبتمبر الإرهابيــة مع مداولات ساخنة الأســبوع الماضي بين أعضاء فريقه للأمن القومي ، مع وزير الخارجية مايك بومبو دعم هذه الخطوة ومستشــار الأمن القومي جون بولتون يجادل ضدها.
ألقت المناقشات الداخلية التي سبقت قرار الرئيس في اللحظة الأخيرة بإلغاء الاجتماع في نهاية هذا الأســبوع الضوء على الديناميكية المتطورة بيــن أعضاء فريق الأمن القومي التابع لترامب منذ أن تم تعيين وزير الدفاع مارك إســبير في منصب البنتاغون في يوليو. كما أنها تعكس عقبات كبيرة أمام زلماي خليل زاد ، الممثل الخاص للولايات المتحدة للمصالحة الأفغانية ، حتى عندما يتطلع رئيس صبور إلى الوفاء بوعده في حملته الانتخابيــة لإعادة القوات إلى الوطن مــن حروب أميركا إلى الأبد قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠.
في مناقشات الأسبوع الماضي ، تم تقسيم جهاز ترامب للأمن القومي ، كما يقول المســؤولون الحاليون والســابقون. وقال المســؤولون الذين تحدثوا شــريطة عدم الكشف عن هويتهم لمناقشــة المحادثــات الحساســة ان البنتاجــون على وجه الخصوص يشــك منذ فترة طويلة في أن المفاوضات ستؤدي الى اتفاق ستتمســك به الجماعة المتمردة.وقال أحد مسؤولي الدفاع: \»إذا كنت تريد السلام حقًا ، فوقف الهجمات\». \»من المهــم ألا نثق في طالبان. يجب أن يكســبوا هذه الثقة \».قال أحد كبار المســؤولين في الإدارة إن بولتون ومسؤولي الدفاع جادلوا بأن دعوة \»منظمة إرهابية محددة\» إلى كامب ديفيد \»ستشكل سابقة فظيعة\».
لكن بومبيو ، الذي يتوق إلى التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق أمام الآلاف من القوات الأمريكية لبدء الانسحاب من الصراع المســتمر منذ ١٨ عامًا ، دفع باتجــاه الاجتماع. لقد دافع عن دعوة الرئيــس إلى جميــع برامج الأحد الحوارية الخمســة الكبرى ، وقــال لـ ABCNews: ‹إذا كنت ســتفاوض على الســلام ، فغالبًا مــا يتعين عليك التعامل مــع بعض الممثلين السيئين للغاية›.وتعكس الخلافات الصدع المتنامي بين بومبيو وبولتون ، اللذين تآزرا على بعضهما البعض ونادراً ما يتحدثان خارج الاجتماعات الرســمية بعد الآن ، وفقًا لشــبكة سي إن إن.رفــض البيت الأبيض التعليق ، ولــم ترد وزارة الخارجية علــى طلب التعليق. أحال المتحدث باســم البنتاغون جوناثان هوفمان أســئلة حول تفاصيل مفاوضات السلام الأفغانية إلى وزارة الخارجية.وقال هوفمان: ‹نود أن نرى طالبان وغيرها يجتمعون لإيجاد حل سلمي›. ‹ستكون النهاية السلمية الوحيدة للصراع في أفغانستان حلاً سياسياً›.
على الرغم من الخلاف ، استمرت الاستعدادات لاجتماع كامب

ديفيد حتى يوم الخميس ، عندما انفجرت سيارة مفخخة تابعة لطالبان بالقرب من السفارة الأمريكية في كابول. أسفر الهجوم عن مقتل جندي أمريكي وعضو في الخدمة الرومانية وعشرة مدنيين.

وقال مسؤول كبير بالادارة ان قصف كابول كان القشة الاخيرة للرئيس في خضم قتال عنيف شنت خلاله طالبان هجمات يومية مميتة. هذا ، على رأس معارضة بولتون ومسؤولي الدفاع .

أعلن ترامب عبر تويتر أنه ألغى القمة التي لم يتم الكشف عنها سابقًا ، والتي كان من المقرر عقدها يوم الأحد في كامب ديفيد في ولاية ماريلاند ، وألغى مفاوضات السلام تمامًا رداً على الهجوم.ترامب يائس من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع طالبان ، جزئياً لإنقاذ سمعته كصاحب صفقة والوفاء بتعهده بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن. لكن نوابه اشتبكوا مع بعضهم البعض بشأن النهج الصحيح - وهي نشوة يبدو أن الرئيس يستمتع بها.

يقول جيمس كارافانو ، خبير السياسة الخارجية في مؤسسة التراث الذي يتشاور مع البيت الأبيض: ‹الرئيس هو الرئيس الأهم›. وقال جيمس دوبينز ، الدبلوماسي السابق منذ فترة طويلة والذي شغل منصب الممثل الخاص للرئيس باراك أوباما لأفغانستان وباكستان: ‹من الواضح أن هناك فجوة داخل الإدارة ، مع بومبو وخليلزاد من جانب ... وبولتون من جهة أخرى›. وقال ‹لكن يمكن التغلب على ذلك ببساطة عن طريق الرئيس الذي قرر التغلب عليه و ... استئناف المحادثات›.إن سحق ترامب المفاجئ لمحادثات السلام جزء من مقاربة الرئيس غير التقليدية في الدبلوماسية ، بما في ذلك إيران وكوريا الشمالية ، حيث يمكن أن يجد كبار الدبلوماسيين شهورًا من الدبلوماسية الحذرة والمعايرة خرجت فجأة عن طريق تغريدة واحدة.

‹في المفاوضات المختلفة التي بدأت من إدارة ترامب ، رأينا عددًا من هذه الإعلانات المفاجئة التي غيرت مجرى المفاوضات تمامًا› ، قالت أليسا أيريس ، وهي دبلوماسية سابقة وخبيرة في شؤون جنوب آسيا في مجلس الخارجية. علاقات. وقالت أيريس إنه من المهم ترك المجال مفتوحًا لإجراء محادثات مستقبلية مع طالبان ، لكنها شككت في ما إذا كانت أساليب الرئيس التفاوضية ستكون فعالة. ‹لم نر أي يغمس في هذه التقنية.›أصدرت طالبان بيانًا صريحًا بعد

> ‹حقيقة أن مستشاريه ينزلون بشكل مختلف لا يزعجه حقًا. أعتقد أنه ربما يفضل ذلك. ‹لكن هذه الانقسامات تزرع الفوضى في مبادرة دبلوماسية حساسة. إن خليل زاد ، مبعوث الرئيس إلى أفغانستان ، قد انخرط في شهور من المفاوضات الشاقة مع طالبان وسعى إلى موازنة مخاوف الحكومة الأفغانية المتزايدة ومخاوف الإدارة المعارضين للمحادثات - أي بولتون.

أن أوقف ترامب المحادثات ، قائلًا إن القرار سيكلف المزيد من الأرواح الأمريكية.وقال ذبيح الله مجاهد ، المتحدث باسم طالبان: ‹سيؤدي ذلك إلى المزيد من الخسائر للولايات المتحدة›. ‹ستتأثر مصداقيتها ، وسيتعرض موقفها المناهض للسلام للعالم ، وستزداد الخسائر في الأرواح والأصول›.

وفي الوقت نفسه ، في واشنطن ، أقر بومبو على قناة فوكس نيوز بأن المحادثات قد ماتت \»في الوقت الحالي\» ومع ذلك ، ترك الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات.آمل أن نبدأ بهم. وقال بومبو \»الأمر متروك لطالبان في النهاية\». \»يجب عليهم إثبات أنهم مستعدون للقيام بالأشياء التي طلبنا منهم القيام بها في سياق تلك المفاوضات.\»كانت المحادثات ستتم قبل أيام فقط من الذكرى الثامنة عشرة لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية التي شنتها القاعدة من أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان ، والتي أدت إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان.

المصدر:
- LARA SELIGMAN, ELIAS GROLL, ROBBIE GRAMER, Trump’s National Security Team Splinters Over Taliban Meeting, SEPTEMBER 9, 2019, https://foreignpolicy.com/201909/09//trumps-national-security-team-splinters-over-taliban-meeting-peace-talks-details-afghanistan-pompeo-bolton-state-department-national-security-council-pentagon

الأرجنتين.. الأزمة الاقتصادية تنذر بالفوضى السياسية

تقدير موقف لموقع ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- أدت الأزمة المالية المتفاقمة في الأرجنتين إلى زيادة فرص قيام حكومة معارضة حمائية بإسقاط إدارة الرئيس موريسيو ماكري المؤيدة لقطاع الأعمال في الانتخابات الرئاسية في البلاد يوم ٢٧ أكتوبر.
- لمنع هروب رؤوس الأموال وسط انخفاض البيزو، قد تشدد الحكومة الأرجنتينية ضوابط العملة في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، وهو إجراء من المرجح أن يظل ساريًا بعد التصويت.
- إذا فاز زعيم المعارضة ألبرتو فرنانديز بالرئاسة، فسوف يحاول إعادة التفاوض على تدابير التقشف المرتبطة ببرنامج الإنقاذ الأرجنتيني مع صندوق النقد الدولي.

إن العودة إلى السياسات الحمائية في ظل حكومة بقيادة فرنانديز من شأنها أن تعرض مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين ميركوسور والاتحاد الأوروبي للخطر، فضلاً عن توتر العلاقات التجارية البرازيلية الأرجنتينية.

في الانتخابات الرئاسية الأولية التي أجريت في ١١ أغسطس، هزم المرشح الشعبي ألبرتو فرنانديز بسهولة الرئيس المحافظ في البلاد، موريسيو ماكري. طوال أشهر، منحت استطلاعات الرأي لمكري فرصة عادلة للفوز في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٧ أكتوبر، وفوز فيرنانديز بقي الأسواق المالية في حيرة من أمره، مما أدى إلى تعميق الحالة الاقتصادية للبلاد.

بدلاً من استخدام الاضطراب للقتال أكثر صعوبة لضمان إعادة انتخابه، سيقضي Macri الأسابيع القليلة القادمة في محاولة لمنع تدهور الوضع المالي في البلاد. لكن ذلك لن يكون سهلاً، مما يعني أن الغموض الذي يكتنف مستقبل الدولة من المحتمل أن يصبح أكثر ضبابية في الفترة التي تسبق التصويت في أكتوبر - وربما يظل طويلاً بعد ذلك، إذا انتهت حكومة حمائية في بوينس آيرس قبل اجتماع نهاية العام.

وفقًا للقانون الانتخابي الأرجنتيني، يجب على المرشح تأمين ما لا يقل عن ٤٥ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات يوم ٢٧ أكتوبر - أو على العكس، ٤٠ في المائة بفارق ١٠ نقاط على الأقل عن الوصيف - من أجل الفوز رئاسة. إذا لم يستوف ماكري ولا فيرنانديز أيًا من هذه الشروط، فإن جولة الإعادة بين المرشحين الرئيسيين ستحدث في ٢٤ نوفمبر. ومع انتخابات الإعادة أو بدونها، سيتولى الفائز منصبه في بوينس آيرس في ١٠ ديسمبر.

في الأسابيع المقبلة، سيحاول ماكري نقل رسائل الاستقرار والهدوء بعد القائمة الأخيرة من الأحداث المالية والسياسية الفوضوية في البلاد. وسينظر أيضًا في جولات جديدة من الزيادات في الإنفاق العام وخفض الضرائب في محاولة لإحياء حملته لإعادة انتخابه ومنع فوز حاسم في الجولة الأولى لفرنانديز. لكن فرنانديز حصل على ٤٧,٧ في المائة من الأصوات في الانتخابات التمهيدية في ١١ أغسطس - مما يعني أنه يتمتع بفرصة جيدة للفوز بها كلها في ٢٧ أكتوبر.

في الوقت نفسه، سوف يكون ماكري مشغولًا بالتنافس مع اقتصاد الأرجنتين المتهالك. في أعقاب فوز فرناندز الأساسي غير المتوقع، فقد البيزو الأرجنتيني أكثر من ٢٠ في المائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي، مما أجبر البنك المركزي

الأرجنتيني على الاستفادة من احتياطياته لدعم العملة. أدخلت بوينس آيرس أيضًا ضوابط على العملة للتخفيف من هروب رأس المال وأعلنت أنها «تعيد صياغة» بعض تسديدات ديونها (أو ما أعادت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز لاحقًا تعريفه كـ «تقصير انتقائي»).

الضوابط مرهقة بشكل خاص للشركات، التي يجب أن تسعى للحصول على إذن من الحكومة لإعادة أرباحها في الخارج. لكن العبء الواقع على متوسط الأرجنتين لا يزال خفيفًا نسبيًا، حيث يُسمح للأفراد بشراء حد أقصى قدره ١٠،٠٠٠ دولار شهريًا (مبلغ فلكي من المال لجزء كبير من سكان البلاد). ولكن في حين أن الضوابط على العملة التي تم إدخالها في أوائل سبتمبر قد استقرت على البيزو، إلا أن ذلك قد يكون قصير الأجل في بلد يرى فيه المدخرون والمستثمرون الدولار الأمريكي كمصدر للحماية من عدم اليقين الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، انخفضت ودائع القطاع الخاص بالدولار إلى حوالي ٢٤ مليار دولار في سبتمبر، من حوالي ٣٢ مليار دولار في الشهر السابق. انعدام الثقة الراسخ في الاقتصاد الأرجنتيني يعني أنه من المرجح أن يستمر الجري أمام البيزو، مما سيجبر البنك المركزي على مواصلة ضخ المزيد من الدولارات في النظام المالي. نتيجة لذلك، قد لا يكون أمام الحكومة الأرجنتينية خيار سوى تشديد الرقابة على رأس المال قبل الانتخابات - وربما لفترة أطول.

سيؤدي ذلك إلى المخاطرة بإحياء عمليات السوق السوداء في الأرجنتين، حيث تبحث الأسر والشركات عن طرق بديلة لشراء الدولار الأمريكي. في الأرجنتين، يلعب دولار السوق السوداء (المشار إليه محليًا باسم «الدولار الموازي») دورًا مهمًا في تحديد توقعات التضخم، وكذلك أسعار السلع والخدمات. إذا بدأ عدد أكبر من الأرجنتينيين بالتدفق إلى السوق السوداء، فقد يصبح الدولار «الموازي» قريبًا معيارًا أكثر مصداقية للتوقعات الاقتصادية للأرجنتين من الدولار «الرسمي».

مصير الأرجنتين قرض صندوق النقد الدولي:

لكن ماكري ليس هو الشخص الوحيد الذي يكافح لإيجاد مكانته وسط حالة عدم اليقين المالي والسياسي. في سبتمبر ٢٠١٨، وقع صندوق النقد الدولي (IMF) اتفاقية قرض احتياطي بقيمة ٥٦ مليار دولار مع Buenos Aires – أكبر حزمة مساعدات أجنبية للمؤسسة على الإطلاق. رأى ماكري في الاتفاق وسيلة لتحقيق الاستقرار في البيزو وجلب بعض القدرة على التنبؤ للاقتصاد غير المستقر في الأرجنتين. لكن القرار لم يحظ بشعبية كبيرة بين الناخبين الأرجنتينيين، حيث لا يزال الكثيرون يلومون صندوق النقد الدولي جزئياً على الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠١ التي انتهت بتخلف البلاد عن سداد ديونها. فرناندیز، الذي انتقد قرض صندوق النقد الدولي وتدابير التقشف المرتبطة به، وعد بإعادة التفاوض بشأن الصفقة إذا أصبح رئيسا.

صندوق النقد الدولي - الذي قدم بالفعل حوالي ٤٤ مليار دولار إلى الأرجنتين - يواجه الآن معضلة خاصة به. يمكن

> إن قدرة البنك المركزي على الدفاع عن البيزو تتدهور بسرعة. بين منتصف أغسطس ومنتصف سبتمبر، مر البنك بحوالي ٢٠ في المائة من احتياطياته الأجنبية، التي تبلغ الآن ٥١ مليار دولار، بانخفاض من حوالي ٦٦ مليار دولار في أوائل الشهر الماضي.

أن تصدر المؤسسة الشريحة التالية البالغة ٥,٤ مليار دولار من القرض المستحقة في أواخر سبتمبر، مع العلم أن بوينس آيرس قد تواجه صعوبة في سدادها. أو قد يؤخر صرف الأموال إلى أن يتولى الرئيس المقبل منصبه، لكن ذلك يخاطر بتدهور الوضع المالي الأرجنتيني بشكل مؤقت. في الواقع، سيكون لصندوق النقد الدولي نفسه رئيس جديد يبدأ الشهر المقبل، مما قد يجعل انتظار تقديم الشريحة التالية خيارًا أكثر إغراء.

لكن حتى لو فاز فيرناندیز، فمن غير المرجح أن تنسحب المؤسسة ببساطة من برنامج الإنقاذ الأرجنتيني. بدلاً من ذلك، من المرجح أن ينتظر صندوق النقد الدولي ليرى مدى جديته في إعادة التفاوض حول الاتفاقية. لقد اجتمع أعضاء الفريق الاقتصادي لفرناندیز بالفعل مع ممثلي صندوق النقد الدولي، مما يشير إلى أن حكومته لن تذهب إلى أبعد من ذلك لإلغاء الصفقة - على الأقل في البداية، على الأقل. لكن نقده المستمر لشروط الاتفاقية يشير مع

ذلك إلى أنه قد يفكر في هذا الخيار.

إذا أسفر التصويت الرئاسي عن فوز ساحق لفرنانديز، فسيكون الرئيس الجديد في وضع سياسي مستقر نسبيًا - خاصةً إذا فاز حزب بيرونيستا به على الأقل على أحد مجلسي الكونغرس الأرجنتيني في الانتخابات التشريعية المتزامنة. لكن الأزمة المالية المتفاقمة في الأرجنتين ستؤدي على الأرجح إلى تقليص شهر العسل، حيث سيواجه ضغوطًا هائلة من جميع قطاعات المجتمع الأرجنتيني - من النقابات إلى منظمات الأعمال - لإعادة إحياء اقتصاد البلاد كما وعدت بذلك. لقد أظهر التاريخ أن المستويات العالية من الدعم الشعبي في السياسة الأرجنتينية يمكن أن تتحول بسهولة إلى استياء واسع النطاق، وبالتالي اضطرابات اجتماعية....

بالإضافة إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية الرهيبة في الأرجنتين، سيتم تكليف فرنانديز أيضًا بموازنة الفصائل المعتدلة والشعبية داخل حزب بيرونيستا. ترشح الرئيسة السابقة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، التي ترأس الفصيل الأكثر شعبية في الحزب، لمنصب نائب الرئيس فرنانديز. من المرجح أن تدفعها طموحاتها السياسية الشخصية إلى الضغط من أجل التأثير على قرارات الحكومة بما يتجاوز بكثير ما تسمح به سلطات نائب الرئيس رسمياً.العودة إلى الحمائية تلوح في الأفق:

من منظور السياسة الخارجية، ستشكك حكومة بقيادة فرنانديز في استمرار اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مؤخرًا بين الاتحاد الأوروبي والكتلة التجارية لأمريكا الجنوبية، ميركوسور. يعارض فرنانديز الصفقة، التي لم يصادق عليها البرلمان الأرجنتيني بعد - مما يزيد من احتمال أن تقرر حكومته إلغاء الصفقة.

فوز فيرناندیز يخاطر أيضًا بتجديد التوترات بين الأرجنتين والبرازيل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتجارة. هدد الرئيس البرازيلي جير بولسونارو، وهو حليف صريح لماكري، بمغادرة ميركوسور في حال فرض فيرناندیز سياسات حمائية تقوض الصادرات البرازيلية إلى الأرجنتين. هذا ليس قرارًا ستتخذه بولسونارو باستخفاف، نظرًا لأن الأرجنتين تعد ثالث أكبر وجهة تصدير للبرازيل. ومع ذلك، يشير التحذير إلى أن اتباع نهج أكثر حمائية من جانب بوينس آيرس في عهد فرنانديز يمكن أن يهدد استمرارية الكتلة التجارية لأمريكا الجنوبية. لكن قد يكون هذا هو المكان الذي تتجه الأرجنتين إليه بعد ذلك، حيث يناضل ماكري للحفاظ على اقتصاد بلده - ومستقبله السياسي - من الانهيار تحت قدميه.

> وستسعى على الأرجح إلى تعيين الموالين لمناصب قوية أخرى. لكن كلما سعى الرئيس الجديد إلى تأكيد سلطته في الشؤون الحكومية من خلال تقليص سلطة فرنانديز دي كيرشنر، زاد احتمال اشتباك الزعيمين (وفصيلتي حزبيهما) - مما خلق حالة من عدم الاستقرار على أعلى مستويات الحكومة الأرجنتينية .

المصدر:

- In Argentina, an Economic Crisis Portends Political Chaos, Assessments, Sep 16, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/argentina-economic-crisis-portends-political-chaos-macri-fernandez-presidential-elections

إظهار قوة إيران واستراتيجيتها في الهجمات على حقول النفط السعودية

بقلم : سايمون هندرسون
ترجمة : هبة علي حسين

فـــي جميع ســـنوات المواجهة بين الولايـــات المتحدة وإيران، يمكن القـــول، أن إيران قد تعلمت الكثير حـــول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة وليس العكس بالعكس. وهناك بعض الأمريكيين الذين يَعْرفون ذلك، وربما لا يزال عدد قليل منهم يشـــغلون مناصب في الحكومة الأمريكية، لكن يبدو أن معظمهم لا يدركون ذلك.
والمثال الأخير: الهجمات المنسقة لطائرات بدون طيار التي وقعت على منشأة نفطية سعودية يوم الســـبت المنصرم، وأثارت قلق الســـوق العالمية القائمة على النفط - ومخاوف [بالدفع بالأمور إلى] مستوى جديد في الحرب القائمة على الطائرات بدون طيار.

أنـــا مخالف للاتجاه العام فيما يتعلق بايـــران، منذ أن كنتُ أبعث تقارير من طهران لصحيفة الـ «فاينانشـــيال تايمز» خلال الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وأزمة الرهائن اللاحقة في السفارة الأمريكية. لم أفكر، كما فعل آخرون، أن الثورة الإســـلامية كانت لحظة تحرر سياســـي. فقد تم الاستعاضة عن السيطرة المشـــددة لديكتاتورية الشاه)بشعبوية دينية مفروضة. لقد عادت الساعة إلى الوراء عدة قرون.(
ليســـت هناك حاجة إلـــى معرفة خاصة بالعقيدة الشـــيعية المسلمة لفهم حقيقتين أساسيتين:
أولاً، يمكـــن تشـــبيه تفكير المرشـــد الأعلـــى آية الله علي خامنئي بالراديكالي المعادي لأمريكا في الســـتينيات. ويلي من كل ذلك، تعريف النظام الإسلامي لنفسه من ناحية كونه معارضاً للولايات المتحدة. ولا يريد هذا النظام أي شيء من أمريكا، وبالتأكيد ليس اعترافاً.
ومـــن نتائج هذه العقلية أن برنامج إيران النووي ضروري لضمان مســـتقبل الجمهورية الإسلامية. ويجب التذكر بأنه لم يتم الإطاحة بأي نظام يملك قنبلة نووية. وإذا تخلت دولة عـــن برنامجها النووي، كما فعل معمـــر القذافي في ليبيا، يكون مستقبلها معرضاً للخطر.
وبالانتقال إلى الخليج الفارســـي ، فإن وجهة نظر طهران هـــي أن أمن الممر المائـــي واحتياطياته الحيوية من النفط والغاز يجب أن تكون مســـألة تتعلـــق بدول الخليج وحدها. وهذا تعريف لا يتضمـــن دوراً للولايات المتحدة أو أي قوة أجنبية أخرى. وبالتالي، فإن النتيجة الطبيعية أيضاً هي أنه إذا لم تتمكـــن إيران من تصدير النفط، فلن تســـتطيع دول خليجية أخرى القيام بذلك أيضاً.
وبشـــكل عام، هـــذا هو ما نحن عليـــه الآن - أو بالأحرى، حيـــث كنا منذ ثلاثة أشـــهر ونصف الشـــهر، عندما قامت إيـــران بتخريب ناقلات النفط وتســـببت في شـــن هجمات بطائرات بـــدون طيار على خط أنابيب رئيســـي للنفط عبر الســـعودية، رداً على العقوبات المتزايـــدة. وكرد فعل على ذلك، تراجع حليفا الولايات المتحدة، السعودية والإمارات، عن المواجهة. وعندما تم إســـقاط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار، لم توجه الولايات المتحدة ضربة مضادة بل تم

إيقافها في اللحظة الأخيرة.

ولا تزال تفاصيل الهجوم الذي وقع يوم السبت على معمل في بقيق لتثبيت النفط الخام في السعودية غير معروفة بصورة كاملة، لكن في ضوء الهجمات السابقة التي حرضتها إيران، فقد كان الهجوم الأخير متوقعاً تماماً. ويجب التذكر بأن معظم الناس [في الدول الغربية] لم يسمعوا عن بقيق من قبل، فهو مصنع مهم في السعودية، يعمل على تثبيت النفط للتصدير. وفي أعقاب هجوم فاشل شنه تنظيم «القاعدة» في عام ٢٠٠٦، أصبحت المملكة جادة في التعامل مع تهديد الإرهاب الداخلي.

ونفت إيران أي علاقة لها بالهجوم، لكن واشنطن تصر على أن لديها دليل على تورط إيران.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف ستتعامل السعودية ـ حليفة الولايات المتحدة ـ مع هذا الهجوم؟ إن وجهات نظر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي هو أيضاً وزير الدفاع، بشأن إيران أكثر واقعية، وإن كانت غامضة، على الأقل وفقاً لأولئك الذين ناقشوا الموضوع معه. فهو يرى أن الجمهورية الإسلامية تشكل تهديداً مباشراً لبلاده، ولا يمكن التعامل معها إلا من خلال رعاية عصيان مسلح والإطاحة بالنظام في طهران.

إن المشكلة في هذه الاستراتيجية، كما أشار المحاورون لمحمد بن سلمان في نقاشهم للأمور معه، هي أن مملكته معرضة أيضاً لعمليات مؤذية مصدرها من الخارج.

وحتى الآن، يبدو أن إيران قدّرت جيداً ما يمكنها أن تفلت منه في أي عقاب. ففي النهاية، وحتى نهاية الأسبوع الماضي، بدا وكأن الرئيس ترامب سيلتقي بالرئيس الإيراني حسن روحاني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. [ومع ذلك]، ربما سيجتمع معه رغم التطورات الأخيرة، إذا اعتقدت واشنطن أن روحاني معتدل ويمكنه تهميش المتطرفين المزعومين في طهران. وفي رأيي، إن هذا النموذج الفكري معيب في أحسن الأحوال.

ربما تكون طهران قد توصلت إلى نتيجة بأنه على الرغم من تبجح الرئيس ترامب، والجانب الرئيسي الآخر من هجوم بقيق، سواء كان ذلك عن طريق الصواريخ أو الطائرات بدون طيار، كانت بساطته التكنولوجية النسبية.

إلّا أنه يكره المخاطرة. وقد تكون الإقالة الفظة لمستشار الأمن القومي الأمريكي المتطرف جون بولتون من قبل الرئيس الأمريكي في الأسبوع الماضي قد زادت من جرأة أولئك الذين يدورون في فلك خامنئي. وربما كانوا يأملون أن يخسر ترامب في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٢٠، ليحل محله ديمقراطي أكثر ملاءمة لطهران.

ويبدو أنه لم يتم اكتشاف الهجوم مقدماً ولكنه كان مدمراً من حيث تأثيره. وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في ميزانيات الدفاع التي تقدر بمليارات الدولارات، فيما يتعلق بأهميتها وقيمتها.

وفي غضون ذلك، سوف تأتي المزيد من المعلومات حول تأثير الهجمات على سوق النفط العالمي. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن النقطة الجيدة الوحيدة لما حدث هي أن ارتفاع أسعار النفط يجعل استغلال الصخر الزيتي المحلي أكثر ربحية.

المصدر:

-Simon Henderson, Iran’s Strength and Strategy Show with Saudi Oilfield Attacks, September 16, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-strength-and-strategy-show-with-saudi-oilfield-attacks.

الصين وروسيا، المصالح المشتركة تكمن في توثيق العلاقات الأمنية

تقدير موقف لموقع ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- لمواجهة الولايات المتحدة في المسارح الآسيوية والأوروبية الرئيسية، ستزيد روسيا والصين من حجم ونطاق التدريبات العسكرية المشتركة في الأشهر المقبلة.
- ستزيد روسيا والصين من المشاورات مع بعضهما البعض حول قضايا الأمن الداخلي، بما في ذلك رغباتهما المشتركة في إنشاء شبكة إنترنت ذات سيادة وإدارة الاضطرابات في موسكو وهونج كونج، على التوالي.
- لكن مثل هذا التعاون سيقتصر على المنافسة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، خاصة في مجالات النفوذ المتداخل مثل آسيا الوسطى والشرق الأقصى الروسي.
- على المدى الأطول، سوف تستمر العلاقات الأمنية بين روسيا والصين فقط حتى تتحول العلاقة الثلاثية للقوى العظمى الثلاث مرة أخرى حتماً، وتحث موسكو وبكين على إعادة ضبط مواقفهما.

كما يقول المثل، «عدو عدوي هو صديقي». وبالفعل، فإن تلك الديناميكية هي ما جعل روسيا والصين على ما يبدو أقرب في السنوات الأخيرة وسط المواجهات المنفصلة بين البلدين والولايات المتحدة. أدت الحرب التجارية الأمريكية مع الصين وحملة واشنطن لفرض عقوبات طويلة ضد موسكو، على سبيل المثال، إلى زيادة العلاقات الاقتصادية والطاقة بين الجارتين الشرقيتين. خلال العام الماضي، نسقت روسيا والصين أيضًا مواقفهما الدبلوماسية لموازنة المصالح الأمريكية ونفوذها في مجالات مثل فنزويلا وإيران وكوريا الشمالية.
كنتيجة لذلك، وجدت بكين وموسكو نفسيهما متماسكين مع بعضهما البعض في العديد من المجالات حيث يتعارض كل منهما مع واشنطن - وهذا يشمل على نحو متزايد القضايا الأمنية. لكن على المدى الطويل، ستعتمد العلاقات الأمنية الروسية الصينية في النهاية على تطور علاقة كل دولة بالولايات المتحدة، وبالتالي، مع بعضها البعض.

طريق للتعاون العسكري:
ولعل أكبر مجال في التحالف المتزايد بدافع الولايات المتحدة بين روسيا والصين كان في المجال الأمني. بينما تتحدى واشنطن روسيا في المحيط السوفيتي السابق وتتنافس على النفوذ في المحيط البحري للصين، زادت موسكو وبكين مؤخرًا تعاونهما العسكري مع بعضهما البعض، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتدريبات العسكرية المشتركة. ومن المرجح أن تستمر الحشود العسكرية الأمريكية الأوسع نطاقًا في كل من المسارح الأوروبية والآسيوية في حفز المزيد من التدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين - خاصة الآن بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أقل عائقًا لتطوير قدراتها الصاروخية وسط انهيار الأسلحة النووية متوسطة المدى عام ١٩٨٧. القوات (الوقود النووي المشع) معاهدة.
بعد سنوات من اتهامات بعدم الامتثال من كلا الجانبين، علقت الولايات المتحدة معاهدة حقبة الحرب الباردة مع روسيا في فبراير قبل الانسحاب الرسمي في أغسطس. في

إعلانها، قالت الولايات المتحدة إن تطوير الأسلحة الروسية لم يكن متوافقًا مع حدود الوقود النووي التي وافق عليها البلدان منذ أكثر من ٣٠ عامًا. لكن بكين عززت بشكل كبير تطوير صواريخها متوسطة المدى الخاصة، والتي بلا شك تؤخذ بعين الاعتبار في قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاقية كذلك.

وكثقل موازن لتطوير الأسلحة الصينية، من المحتمل أن تركز واشنطن أولاً على بناء قدراتها الصاروخية في آسيا بمساعدة حلفائها الإقليميين الرئيسيين، كوريا الجنوبية واليابان. بالنظر إلى هذا، ربما ليس من قبيل الصدفة أن اختارت روسيا والصين إجراء أول دورية جوية مشتركة بعيدة المدى على الإطلاق في بحر اليابان في أواخر يوليو. لا يعني هذا أن التدريبات المشتركة الأخيرة كانت مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بسحب الوقود النووي المشفر لواشنطن، لأن مثل هذه التدريبات لا تؤثر بشكل مباشر على قدرات الأسلحة أو عمليات النشر التي حددتها المعاهدة. لكنه يشير مع ذلك إلى مستوى متزايد من التعاون العسكري المشترك نتيجة المخاوف المشتركة بين روسيا والصين. بالترادف مع التعزيزات العسكرية الأمريكية، من المرجح أن تزداد التدريبات العسكرية الروسية الصينية المشتركة من حيث الحجم والنطاق والتكرار في الأشهر المقبلة. وقد يشمل ذلك التدريبات الجوية المشتركة في أماكن أخرى في آسيا، أو التدريبات البحرية المشتركة في مناطق مثل بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط. ولإشارة أخرى إلى قابلية التشغيل العسكري المتنامية لواشنطن وحلفائها العالميين، يمكن أن تبدأ موسكو وبكين أيضًا في تجميع الأصول مثل طائرات المراقبة والطائرات الناقلة، والمشاركة في الإنتاج المشترك لطائرات الهليكوبتر ذات الأحمال الثقيلة وغيرها من المعدات العسكرية.

فضلاً عن التعاون العسكري التقليدي، تجد روسيا والصين أيضًا أرضية مشتركة بشأن مسائل الأمن الداخلي، حيث يواجه البلدان حركات احتجاج مطولة في الأشهر الأخيرة. تواصل الصين، من جانبها، التعامل مع المظاهرات المستمرة في هونغ كونغ. كما واجهت روسيا بعضًا من أكبر الاحتجاجات التي شهدتها منذ ما يقرب من عقد من الزمان، مدفوعة بقرار الحكومة باستبعاد العديد من مرشحي المعارضة من انتخابات ٨ سبتمبر الإقليمية في البلاد. في التعامل مع كل موقف، اختارت الحكومتان الروسية والصينية مزيجًا مشابهًا من الإجراءات الأمنية المحدودة والتنازلات السياسية الانتقائية، على أمل تجنب تدخل عسكري أوسع.

وألقت كل من موسكو وبكين علنا باللوم على الولايات المتحدة للمساعدة في تأجيج النيران في كل موقف. ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن موسكو «أخذت على محمل الجد» مزاعم الصين بأن واشنطن ودول غربية أخرى «شاركت وشاركت في الاضطرابات بشكل مباشر» في هونغ كونغ. وفي الوقت نفسه، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جينج شوانغ إن دعم الولايات المتحدة للاحتجاجات في موسكو بمثابة «مثال على التدخل في السياسة الداخلية لروسيا، مما يشير إلى مزاعم الهيمنة الغربية (الغربية)». وفقا لزاخاروفا، تخطط موسكو وبكين لعقد مشاورات حول تورط الولايات المتحدة في احتجاجات كل منهما. في حين أن تفاصيل ومدى هذه المشاورات لا تزال غير واضحة، فإن حقيقة أن روسيا والصين قد أعربتا عن دعمهما لبعضهما البعض بشأن مطالباتهما بالتدخل الأمريكي تعتبر مهمة في حد ذاتها.

> خلال التدريبات المشتركة، اتهمت كوريا الجنوبية طائرة مراقبة روسية بدخول مجالها الجوي فوق جزيرة دوكدو المتنازع عليها (المعروفة أيضًا باسم تاكيشيما)، مما دفع الطائرات الكورية الجنوبية إلى إطلاق طلقة تحذيرية.

رؤى سايبر مماثلة:

هناك مجال آخر للتنسيق الأمني المحتمل بين روسيا والصين في الفضاء الإلكتروني. يناقش البلدان بشكل متزايد رغبتهما المشتركة في إنشاء شبكة يمكن أن تعمل بشكل مستقل عن بقية العالم - أو ما صاغته موسكو «السيادة على الإنترنت». في يوليو، استضافت روسكومنادزور، هيئة مراقبة الاتصالات الحكومية الروسية، وفداً من إدارة

الفضـــاء الإلكتروني الصينية (CAC) - أول وفد من نوعه يزور روســـيا على الإطلاق. وبحسب ما ورد زار مسؤولون من CAC Yandex، محرك البحث الرئيسي على الإنترنت في روســـيا، وكذلك شـــركة الأمن الســـيبراني الروســـية Kaspersky Lab، لمناقشة آفاق التعاون المشترك.

تشير هذه المشاورات مع الصين إلى أن روسيا تخطط لاتخاذ مزيد مـــن الخطوات للقضاء على جبهة الأمن الســـيبراني. وفي الوقت نفســـه، لا تزال روســـيا تمضي قدمًا في تطوير بنية تحتية G٥ الأصلية للحفاظ على درجة من الاســـتقلال التكنولوجـــي، على الرغم من أنها تقـــف إلى حد كبير وراء الصين وأوروبا والولايات المتحدة على هذه الجبهة.

شراكة الظروف:

هنـــاك، بالطبـــع، قيود على المـــدى الذي يمكـــن أن يذهب إليه هـــذا التعاون المزدهـــر بين الصين وروســـيا. بكين، من ناحية، لديها عتبة أعلى بكثير لمشـــاركة الدولة العلنية في الفضـــاء الإلكتروني مقارنة بموســـكو. وهذا، إلـــى جانب الاختلافات الشاســـعة بين الظـــروف الداخليـــة للبلدين والبيئة السياســـية، يعني أن التعاون بين روسيا والصين في القضايـــا الداخلية مثل إدارة الاحتجاج والأمن السيبراني سيظل على الأرجح أكثر تشاوراً من التعاون.

على الجبهة العسكرية التقليدية، سيكون تعـــاون روســـيا والصيـــن مقيـــدًا أيضًا بحقيقة أنها تشكل تاريخًا أكبر قدر من التهديد الاستراتيجي لبعضهما البعض مما تمثله الولايات المتحدة حاليًا. بســـبب القـــرب الجغرافـــي للبلدين، هناك العديد مـــن المناطق التي يكـــون فيها لمصالحهم القدرة على الصدام بدلاً من التداخل، لا ســـيما في المناطق القريبة من حدود كل منهما. في الوقت الذي أقامت فيه موســـكو وبكين تقســـيمًا للعمل من نوع ما في آســـيا الوســـطى، فإن النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين يـــؤدي إلى زيادة التركيـــز الأمني والبصمـــة هناك - مجال تـــم إدارته بعناية حتى الآن، ولكن يمكـــن أن يزعج الريش الروسي. وفي الوقت نفســـه، في الشرق الأقصى الروسي، يمكن أن تصبح العلاقات أكثر حساســـية وســـط تنامي القوة والمشاركة الصينية في المنطقة، حيث تهدد موسكو بالفعل بقطع صادراتها من الأخشاب بســـبب ما تدعي أنه عمليات قطع الأشجار غير القانونية لبكين في المنطقة.

ومع ذلك، في نهاية المطاف، سوف تتشكل العلاقات الأمنية بين روســـيا والصين والعلاقة الأوسع نطاقًا من خلال علاقة كل دولة بالولايات المتحدة. في المســـار الحالي، تواجه كل من روسيا والصين ضغوطات وتحديات من الولايات المتحدة التي تدفـــع البلدين معا حول العديد من القضايا الأمنية بعيدا عـــن الواقعية والراحـــة. ولكن عندما يتحـــول التوازن بين القوى العظمى الثلاث حتماً، فإن الحوافز التي تدفع موسكو والبكين إلى التوافق الأمني الحالي ستتحسن كذلك.

> في الســـنوات الأخيرة، ظلت موسكو تشدد باســـتمرار ضوابطها على الإنترنت، بما فـــي ذلك منع اســـتخدام تطبيق Telegram messenger بســـبب رفضها تسليم مفاتيح التشـــفير إلى خدمات الأمن. تفكر روسيا أيضًا في استخدام شبكات G Huawei٥ العام المقبل، تمامًا كما تحاول بعض الدول تجنب القيام بذلك تحت ضغـــط الولايات المتحدة (على الرغم من أن واشـــنطن كانت أقل نجاحًا بكثير مما كانت تأمل فيما يتعلق بدفع البلدان الأخرى إلى حظر Huawei تمامًا).

المصدر:

-For China and Russia, Common Interests Make for Closer Security Ties, Assessments, Sep 11, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/china-and-russia-common-interests-make-closer-security-ties-great-power-competition-us

اعتداء ترامب على نظام التجارة العالمي..

بقلم : تشاد بي باون ودوغلاس أيروين
ترجمة : رؤى خليل سعيد

كان دونالد ترامب وفيا لكلمته. بعد اجتثاث التجارة الحرة أثناء حملته الانتخابية للرئاسة الأمريكية، جعل من القومية الاقتصادية محور برنامجه في منصبه. لقد انسحبت إدارته من بعض الصفقات التجارية، بما في ذلك شراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، وأعادت التفاوض بشأن اتفاقيات أخرى، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا. إن العديد من تصرفات ترامب، مثل التعريفات التي فرضها على الصلب والألومنيوم، ترقى إلى درجة الحمائية العلنية وتضر بالاقتصاد الأمريكي. وكان للآخرين آثار أقل وضوحًا، لكن ليس أقل ضرراً. من خلال انتهاك قواعد التجارة الدولية، قلصت الإدارة مكانة البلاد في العالم وقادت الحكومات الأخرى إلى التفكير في استخدام نفس الأدوات للحد من التجارة بشكل تعسفي. لقد اتخذت خطوات مدروسة لإضعاف منظمة التجارة العالمية (WTO) - بعضها سيضر بشكل دائم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي تحركاتها الأكثر جرأة، تحاول استخدام السياسة التجارية لفصل الاقتصاد الأمريكي والصيني.

ستكون الإدارة الأمريكية المستقبلية التي ترغب في رسم مسار أكثر تقليدية بشأن التجارة قادرة على التراجع عن بعض الأضرار والبدء في إصلاح سمعة الولايات المتحدة الممزقة كشريك تجاري موثوق. في بعض النواحي، لن يكون هناك عودة. إن هجمات إدارة ترامب على منظمة التجارة العالمية والتفسيرات القانونية الواسعة التي قدمتها للعديد من أعمالها الحمائية تهدد بتفكيك النظام التجاري العالمي الموحد. وبالنسبة للصين، فقد أصبح من الواضح أن الإدارة عازمة على قطع العلاقة وليس إصلاحها. إن الفصل بين أكبر اقتصادين في العالم سيؤدي إلى إعادة تنظيم عالمي. ستضطر بلدان أخرى إلى الاختيار بين الكتل التجارية المنافسة. حتى لو خسر ترامب إعادة انتخابه عام ٢٠٢٠، فإن التجارة العالمية لن تكون هي نفسها.

خطوط المعركة:

ظهرت أول سنتين من إدارة ترامب معارك ضارية بين ما يسمى بالعولمة (يمثلها غاري كوهن، ثم مدير المجلس الاقتصادي الوطني) والقوميين (يمثلهم مستشارو ترامب ستيف بانون وبيتر نافارو). كان الرئيس قومياً غريزيًا، لكن العالميين كانوا يأملون في احتواء دوافعه وتشجيع حاجته التي تسعى إلى لفت الانتباه إلى صفقات بذيئة. لقد نجحوا في إبطاء طرح بعض التعريفات الجديدة ومنع ترامب من الانسحاب السريع من الاتفاقيات التجارية.

لكن بحلول منتصف عام ٢٠١٨، غادر كبار القادة الإدارة، وكان القوميون - الرئيس بينهم - في موقع القيادة. ترامب لديه وجهة نظر مشوهة للغاية من التجارة الدولية والمفاوضات الدولية. وبالنظر إلى التجارة على أنها لعبة خاسرة وخاسرة، فإنه يشدد على الصفقات التي تتم لمرة واحدة حول العلاقات المستمرة، ويتمتع بالرافعة المالية الناشئة عن التعريفات، ويعتمد على حافة الهاوية والتصعيد والتهديدات العامة بشأن الدبلوماسية. أوضح الرئيس أنه يحب التعريفات («الحروب التجارية جيدة وسهلة الفوز») وأنه يريد المزيد منها («أنا رجل تعريفة»).

على الرغم من أن الدافع وراء سياسة الولايات المتحدة على مدى السنوات السبعين الماضية كان متابعة الاتفاقات لفتح التجارة وتقليص الحواجز، فقد استخدم كل رئيس لأغراض سياسية تدابير حمائية لمساعدة بعض الصناعات. على سبيل المثال، توج الرئيس رونالد ريغان بحماية الواردات من صناعات السيارات والصلب أثناء أسوأ فترة ركود في الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم. ومع ذلك، يتمتع ترامب بفترة من النمو الاقتصادي القوي، وانخفاض معدل البطالة، والغياب الفعلي للضغط الحمائي من الصناعة أو العمل. ومع ذلك، فقد فرضت إدارته تعريفة جمركية أكثر من معظم سابقاتها.

من أجل تجنب المراجعة الإدارية من قبل وكالات مستقلة مثل لجنة التجارة الدولية الأمريكية غير الحزبية وشبه القضائية، غادر البيت الأبيض المادة ٢٣٢ من قانون التوسع التجاري لعام ١٩٦٢. يمنح قانون الحرب الباردة هذا الرئيس سلطة فرض قيود على تستورد إذا وجدت وزارة التجارة أنها تهدد بإلحاق الأذى بصناعة محلية تعتبرها الحكومة حيوية للأمن القومي.

كانت قضية الأمن القومي لإدارة ترامب ضعيفة. تم إنتاج أكثر من ٧٠ في المائة من الصلب المستهلك في الولايات المتحدة محليًا، وكانت الحصة المستوردة مستقرة، ولم يكن هناك تهديد بحدوث زيادة كبيرة. جاءت معظم الواردات من كندا وألمانيا واليابان والمكسيك وحلفاء آخرين، مع جزء صغير فقط من الصين وروسيا، وذلك بفضل رسوم مكافحة الإغراق المطبقة بالفعل على تلك البلدان. كان عدد الوظائف في صناعة الصلب في الولايات المتحدة يتقلص، لكن هذا كان بسبب التقدم التكنولوجي أكثر من انخفاض الإنتاج أو الواردات. في الثمانينيات، على سبيل المثال، استغرق الأمر عشر ساعات لإنتاج طن من الصلب ؛ اليوم، يستغرق ما يزيد قليلاً عن ساعة واحدة. حتى وزارة الدفاع كانت تشك في دوافع الأمن القومي.

امتنعت الإدارات السابقة عن التذرع بمبررات الأمن القومي خشية أن تتحول إلى ثغرة حمائية لم يتم التحقق منها وأن البلدان الأخرى سوف تسيء استخدامها. في إشارة إلى أن هذه المخاوف قد تتحقق، وقفت إدارة ترامب مؤخرًا إلى جانب روسيا قائلة إن مجرد الاحتجاج بالأمن القومي يكفي لهزيمة أي تحدٍ تواجهه منظمة التجارة العالمية أمام حاجز تجاري. يتعارض هذا مع ٧٥ عامًا من الممارسة، وكذلك ما جادله المفاوضون الأمريكيون عندما أنشأوا نظام التجارة العالمي في الأربعينيات.

رفضت إدارة ترامب كل تلك المخاوف. أراد الرئيس والمسؤولون البارزون بشدة مساعدة صناعات الصلب والألومنيوم. (لم يصب بأذى أن ويلبر روس، وزير التجارة، وروبرت لايتيزر، الممثل التجاري للولايات المتحدة، اعتاد كلاهما على العمل في صناعة الصلب). اعتقدت الإدارة أيضًا أن لديها استعدادًا لفرض إيذاء اقتصادي على شكل أعلى. سترسل أسعار الصلب والألومنيوم للمصنعين المحليين إشارة قوية إلى الدول الأخرى حول التزامها بالقومية الاقتصادية.

> على الرغم من أنه لا يوجد شيء غير مألوف حول الحصول على الحماية الحكومية من الصلب (إلى جانب الألمنيوم)، إلا أن الصناعة تحتفظ بوجود دائم في واشنطن وكانت مستفيدة من القيود التجارية منذ إدارة جونسون في نطاق الحماية المقدمة. والطريقة التي منحتها بها إدارة ترامب العام الماضي كانت غير عادية.

كما ذهب ترامب إلى حد فرض رسوم على واردات الصلب والألومنيوم من كندا، وهو الأمر الذي عارضته حتى الصناعة المحلية ونقابات العمال. على مدار الثلاثين عامًا الماضية، تحولت صناعات الصلب والألمنيوم في الولايات المتحدة إلى صناعات في أمريكا الشمالية، حيث يتدفق الصلب الخام والألمنيوم بحرية ذهابًا وإيابًا بين المصانع الكندية والأمريكية. يمثل الاتحاد نفسه العمال على جانبي الحدود. بالإضافة إلى عدم وجود مبررات اقتصادية، استهدف استهداف كندا حليفا رئيسيا ويبدو أنه لا معنى له من الناحية السياسية.

أخطأت الإدارة أيضا في رد الفعل الأجنبي ضد التعريفات. وقال نافارو، المستشار التجاري الصقري للرئيس، لصحيفة فوكس نيوز في ٢٠١٨: «لا أعتقد أن هناك أي دولة في العالم ستنتقم لسبب بسيط هو أننا السوق الأكبر والأكثر ربحًا في العالم». بلدان أخرى لديها صقور التجارة، أيضا. تأثرت كل من كندا والصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي ودول أخرى بشدة، عبر فرض التعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية الأمريكية إلى حد كبير. في الواقع، عرّضت الإدارة رفاهية ٣,٢ مليون مزارع أمريكي لمساعدة ١٤٠،٠٠٠ من عمال الصلب الأمريكيين، وهي خطوة ملحوظة بالنظر إلى اعتماد ترامب الانتخابي على الولايات الزراعية في الغرب الأوسط.

إذا كان الهدف هو إطلاق رصاصة عبر القوس من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، فقد نجحت التعريفات. ومع ذلك، فإن تحديد الأمن يفتح الباب أمام الحماية الحمائية غير المقيدة. وهكذا عندما قدمت إدارة ترامب، في منتصف عام ٢٠١٨، قضية أمنية وطنية أخرى للتعريفة الجمركية، هذه المرة على السيارات - التي تستورد وارداتها من الصلب والألومنيوم مجتمعين بعامل سبعة - وصل الخوف في الخارج إلى مستوى جديد. على الرغم من أن الإدارة أعلنت مؤخرًا أنها تؤخر أي تعريفات جديدة للسيارات، إلا أن التهديد لا يزال قائماً. إن عواقب فرض مثل هذه الضريبة الكبيرة على قطعة منزلية رئيسية، مع العلم بأن هناك ثأرًا سريعًا وثقيلًا أجنبيًا، قد تبقى في يد الإدارة.

امتد حماسة الرئيس لتهديدات التعريفة الجمركية إلى قضايا خارج نطاق التجارة. في مايو، طلب ترامب فجأة من المكسيك وقف تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة أو المخاطرة بمواجهة تعريفة جمركية جديدة بنسبة ٢٥ في المائة. طالما ظل ترامب في منصبه، لا يمكن لأي دولة - حتى تلك الدولة التي تفاوضت للتو على اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة - أن تكون واثقة من أنها لن تكون هدفًا.

مفاوضات النقطة:

خلال الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٦، اشتكى ترامب من أن نافتا كانت «أسوأ صفقة تجارية على الإطلاق»، وهو موضوع استمر في منصبه. تحدث مستشاريه معه من مجرد الانسحاب من الاتفاق، لكن ترامب أصر على إعادة التفاوض عليه وشرع في جعل عملية إعادة التفاوض مثيرة للجدل دون داع. قدمت الإدارة مطالب غريبة من كندا والمكسيك، بما في ذلك أن الصفقة يجب أن تؤدي إلى تجارة متوازنة وتشمل فقرة غروب الشمس التي يمكن أن تنهي الاتفاقية بعد خمس سنوات، وبالتالي القضاء على فوائد انخفاض عدم اليقين.

توصلت الدول الثلاث أخيرًا إلى اتفاق جديد في سبتمبر الماضي. يطلق عليه بشكل غير متصور اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، وهو بالكاد إعادة كتابة نافتا. إنه يحافظ على متطلبات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) من الوصول المعفي من الرسوم الجمركية، ويفتح أسواق الألبان الكندية قليلاً أمام المزارعين الأمريكيين، ويتضمن مجموعة من الأحكام الجديدة من TPP.

> كانت الحكومات الأجنبية في حالة تأهب مفاجئ من استعداد الولايات المتحدة للتخلي عن القواعد الموضوعة للسياسة التجارية. أصر البيت الأبيض على أن «الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي».

كانت إعادة التفاوض في بعض النواحي ممارسة غير ضرورية. كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) اتفاقية سليمة - لم يستطع أي شخص في الإدارة تحديد ما جعلها صفقة فظيعة - وتم إصلاح الكثير من أوجه القصور فيها في TPP، والتي سحب منها ترامب الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧. لكن التناقض بين الخطاب العدائي ترامب تنهال على نافتا والواقع الناعم لل USMCA يضيء نهج الرئيس في التجارة. ترامب لا يشبه بعض النتائج، بما في ذلك العجز التجاري وفقدان بعض الصناعات. ولكن بدلاً من معالجة الأسباب الكامنة وراءها، والتي لا علاقة لها باتفاقيات تجارية محددة، فإنه يختار التجارة المدارة أو استبدال التدخلات الحكومية بقوى

السوق أو القواعد الجديدة - وهو مطلب بتخصيص نسبة أكبر من المركبات في الولايات المتحدة على سبيل المثال، لدخول المكسيك معفاة من الرسوم الجمركية، والتي تحاول فرض نتيجته المفضلة. الهدف ليس تحرير التجارة أكثر ولكن تقييد التجارة وفقًا لأهواء ترامب.

تم تعطيل الـ USMCA حاليًا في الكونغرس، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الإدارة لم تزرع دعم الكونغرس لإعادة التفاوض في المقام الأول. لكن في حالة وفاة USMCA في نهاية المطاف، لن تفوتها كندا ولا المكسيك. شعر الاثنان بالحاجة إلى توقيع الصفقة لمجرد التغلب على عدم اليقين الناشئ عن تهديدات ترامب بالانسحاب من نافتا، وكذلك لإحباط فرصة فرض رسوم جمركية على السيارات.

كما وقعت كل من اليابان والاتحاد الأوروبي بحزن شديد لإجراء محادثات تجارية مع الإدارة، إلى حد كبير لتأخير تعريفات ترامب للسيارات لأطول فترة ممكنة. من بين الاثنين، من المرجح أن توافق اليابان على صفقة - بعد كل شيء، تفاوضت على اتفاقية تجارية مع إدارة أوباما كجزء من TPP. من غير المرجح أن يفعل الأوروبيون ذلك، ليس فقط بسبب النزاعات على الزراعة ولكن أيضًا بسبب عدم شعبية ترامب في جميع أنحاء أوروبا. لكن الأوروبيين يأملون في أنهم بموافقتهم على الحديث، يمكنهم تأجيل تعريفة ترامب للسيارات وربما ينفد الوقت على الإدارة.

فأعمال الحمائية هي أعمال إيذاء ذاتي. لكن إدارة ترامب تقوم أيضًا بإلحاق ضرر أوسع ودائم بالنظام التجاري القائم على القواعد. ظهر هذا النظام من رماد الحروب التجارية في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما غذت الحمائية والكساد الاقتصادي صعود الفاشية، وعقدت الحكومات الأجنبية صفقات قطعت المصالح التجارية الأمريكية عن الأسواق الرائدة في العالم. في عام ١٩٤٧، استجابت الولايات المتحدة بقيادة المفاوضات الرامية إلى إنشاء سلف منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، والتي حدت من تدخل الحكومة التعسفي في التجارة ووفرت قواعد لإدارة النزاعات التجارية. في ظل هذا النظام، تراجعت الحواجز التجارية تدريجياً، وساهم نمو التجارة في الازدهار الاقتصادي العالمي.

هدد ترامب بمغادرة منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي تشير أفعاله السابقة إلى أكثر من مجرد الحديث الخاطئ. ويقول إن الاتفاقية مزورة ضد الولايات المتحدة. تدين الإدارة منظمة التجارة العالمية عندما تجد المنظمة ممارسات أمريكية تنتهك قواعد التجارة لكنها تتجاهل إلى حد كبير الحالات العديدة التي تفوز بها. على الرغم من أن نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية يحتاج إلى إصلاح، إلا أنه نجح في نزع فتيل النزاع التجاري منذ تأسيسه منذ أكثر من عقدين.

> عندما يحدث ذلك، سيختفي نظام تسوية المنازعات الذي تعتمد عليه البلدان الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة لمنع المناوشات التجارية من أن تتحول إلى حروب تجارية. هذا أكثر من مجرد انسحاب للقيادة الأمريكية.

إن هجمات ترامب على منظمة التجارة العالمية تتجاوز الخطابة. منعت الإدارة التعيينات في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي تصدر أحكاماً بشأن النزاعات التجارية ؛ بحلول شهر ديسمبر، إذا لم يتغير أي شيء، سيكون هناك عدد قليل للغاية من القضاة للفصل في أي قضايا جديدة. إنه تدمير نظام يعمل على الحفاظ على السلام التجاري.

هذا أمر غير مرحب به بشكل خاص لأن الكثير من التجارة العالمية لا علاقة له بالولايات المتحدة. يحل النظام النزاعات بين كولومبيا وبنما وتايوان وإندونيسيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. تتم تسوية معظم النزاعات دون الانتقام أو التصعيد. أنشأت منظمة التجارة العالمية مجموعة من القوانين التي تضمن المزيد من القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية. النظام الذي تديره يعمل لصالح الولايات المتحدة مع تحرير البلاد من الاضطرار إلى مراقبة التجارة

العالمية بمفردها.
نظام تسوية النزاعات ليس كاملاً. ولكن بدلاً من تقديم مقترحات بناءة حول كيفية تحسينه، وهو ما تفعله كندا وآخرون الآن، فقد انسحبت الولايات المتحدة. قد ينتهي الأمر بإدارة ترامب إلى تدمير النظام القديم دون صياغة مخطط لخلفه.
ماذا سيحدث بعد ذلك؟ في أسوأ السيناريوهات، سيطغى على الكتل التجارية التمييزية نظام التجارة العالمي الجديد الذي يرفع تكاليف التجارة، ويجعل المفاوضات التجارية أكثر صعوبة، ويشجع الانتقام. الحجم والقوة الاقتصادية، وليس المبادئ أو القواعد، ستحدد نتيجة النزاعات التجارية. سيضر مثل هذا النظام بالبلدان الأصغر والأضعف وقد يدفعها إلى التوافق مع الدول الأكثر قوة للحفاظ على الذات. كان هذا الاتجاه بالضبط في الثلاثينيات هو الذي أجبر الولايات المتحدة على إنشاء نظام تداول لما بعد الحرب. وقد أدى عدم الالتزام بقواعد التجارة التي بدأت في السبعينيات إلى جعل الولايات المتحدة تضغط من أجل إنشاء نظام أكثر فاعلية لتسوية المنازعات في التسعينيات، مما أدى إلى منظمة التجارة العالمية. بالنسبة لواشنطن لهدم النظام التجاري الذي خلقته سيكون مأساة.
فك الارتباط:
في أي مكان تركت إدارة ترامب علامة أكبر على السياسة التجارية للولايات المتحدة من الصين. في أوائل عام ٢٠١٨، أصدرت تقريرًا مطولًا يوثق سلسلة من المخاوف بشأن الممارسات التجارية الصينية. كانت الصين تجبر الشركات الأمريكية على إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية للوصول إلى مستهلكيها البالغ عددهم ١,٤ مليار. هذه الزيجات المدبرة سمحت للصين بالحصول على التكنولوجيا الأمريكية. في بعض الأحيان، تقوم الشركات بتسليمها لزيادة كفاء المنظمين، وفي بعض الأحيان تقوم بترخيصه بأقل من المعدلات التجارية، وأحيانًا تسرق الشركات أو الجواسيس الصينيون.
بالاقتران مع بعض المخاوف الاقتصادية الكامنة وراء تعريفة الصلب والألمنيوم في الولايات المتحدة - الإعانات الصناعية الصينية، الشركات المملوكة للدولة، الطاقة الإنتاجية الزائدة، والفشل في التحول بشكل كامل إلى اقتصاد السوق - خلقت قائمة المظالم الأمريكية وصفة للمواجهة. وكانت النتيجة هي التعريفات الجمركية والتعريفات الجمركية على تجارة بقيمة ٣٦٠ مليار دولار بين البلدين، وهو رقم غير مسبوق.
افترض العديد من المراقبين أن إدارة ترامب أرادت ببساطة الحصول على صفقة أفضل من الصين. لكن ما يشكل صفقة أفضل كان غامضًا دائمًا. إذا كان الشاغل الرئيسي هو العجز التجاري الثنائي، يمكن الضغط على الصين لمواصلة الإنفاق الهائل، وشراء فول الصويا ومنتجات الطاقة الأمريكية. إذا كان الأمر يتعلق بسرقة الملكية الفكرية، فقد يتم إقناع الصين بتغيير بعض القوانين والالتزام بالمعايير الدولية.
ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح أن الإدارة لا تريد صفقة دائمة، أو على الأقل أي صفقة ذات مسار صريح قد تقبله الحكومة الصينية. حتى إذا توصل ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ إلى اتفاق سطحي، فمن غير المرجح أن يكون الأمر أكثر من هدنة مؤقتة فيما أصبح الآن حربًا تجارية دائمة. يبدو أن هدف الإدارة ليس أقل من التحول الفوري والكامل للاقتصاد الصيني أو الكساد - مع وضع حد أقصى للنتيجة المحتملة. لإرضاء الولايات المتحدة، يتعين على الصين إنهاء عمليات النقل القسري للتكنولوجيا، والتوقف عن سرقة الملكية الفكرية، والحد من الإعانات للشركات المملوكة للدولة، والتخلي عن السياسات الصناعية المصممة لاكتساب الهيمنة التكنولوجية، ووقف مضايقة الشركات الأجنبية العاملة في الصين، والبدء في فتح الأسواق أن الحكومة أغلقت عمدا للسيطرة على الشركات المحلية. بمعنى آخر، تريد الولايات المتحدة من الصين تحويل نظامها الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة إلى نظام قائم على السوق بين عشية وضحاها.

> ربما يكون مثل هذا التغيير في مصلحة الصين، لكن تغيير النظام الاقتصادي هو طلب لبلد آخر. تحافظ قيادة الحزب الشيوعي على سيطرتها عن طريق الحفاظ على السيطرة على جميع جوانب الاقتصاد الصيني. إن فقدان هذه السيطرة سيعرض قبضتها على السلطة السياسية للخطر. لا أحد يتوقع بجدية أن يتنازل قادة الصين عن السيطرة على الاقتصاد لمجرد تهديدات الولايات المتحدة.
> إدارة ترامب قد لا تتوقع منهم ذلك ؛ ربما كان يسأل طوال الوقت عن شيء يعرف أن الصين لا تستطيع تقديمه

. إذا كان الأمر كذلك، فإن الهدف لم يكن صفقة شاملة ؛ كان التعريفات نفسها. لسبب واحد، إذا كانت الإدارة جادة بشأن الحصول على صفقة من الصين، لكانت قد زادت إلى الحد الأقصى من نفوذها عن طريق الجمع بين اليابان والاتحاد الأوروبي، وكلاهما لديه مخاوف اقتصادية مماثلة. في الواقع، بذلت اليابان والاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة للعمل مع الإدارة عندما يتعلق الأمر بالصين. لقد تم رفضهم في الغالب.

كانت هناك تلميحات من البداية بأن الإدارة لم تبحث أبدًا عن صفقة من شأنها أن تنهي حقًا الحرب التجارية. في عام ٢٠١٧، أوضح نافارو وجهة نظر الإدارة بأن التجارة مع الصين تهدد الأمن القومي الأمريكي. لقد ترك أيضًا أنه أراد أن يقطع سلاسل الإمداد التي تربط الولايات المتحدة والصين معًا. في ذلك الوقت، رفضه البعض باعتباره غريب الأطوار المارقة. الآن، الولايات المتحدة على وشك فرض رسوم جمركية على جميع الواردات من الصين - الخطوة الأولى نحو هدف نافارو. لقد تغلبت الجغرافيا السياسية على الاقتصاد. هذه ليست حمائية بمعنى محاولة مساعدة صناعة محلية في كفاحها ضد الواردات. الهدف أوسع بكثير وأكثر أهمية: الفصل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين. ومن شأن ذلك أن يمثل تجزؤاً تاريخياً للاقتصاد العالمي. إنه سيمثل، على حد تعبير وزير الخزانة السابق هنري بولسون، سقوط «الستار الحديدي الاقتصادي» بين أكبر اقتصادين في العالم. إن مثل هذا الفصل من شأنه أن تترتب عليه آثار في السياسة الخارجية والأمن القومي تتجاوز العواقب الاقتصادية.

في بعض النواحي، يحدث التمزق بالفعل. لم يعد الطلاب والعلماء من الصين موضع ترحيب في الولايات المتحدة كما كانوا من قبل. إن استثمارات الصين الضئيلة بالفعل في الاقتصاد الأمريكي تخضع الآن لمزيد من التدقيق من قبل وكالات الأمن القومي. تشدد الإدارة ضوابط التصدير، وتحد من كيف ومع من يستطيع الأمريكيون مشاركة اختراعاتهم، وخاصة في المجالات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة والتصنيع المضاف. هذا لن يمنع الصين من الحصول على تكنولوجيا أفضل. الشركات الألمانية واليابانية والكورية الجنوبية سوف تملأ الفراغ بكل بساطة. سيؤدي وضع هذا الأمر بمفرده إلى وضع الاقتصاد الأمريكي في وضع غير مؤات.

معظم المؤيدين التقليديين للتجارة الحرة ليسوا ساذجين إلى درجة الاعتقاد بأن على الولايات المتحدة أن تتسامح مع سلوك الصين السيئ طالما استمرت السلع الرخيصة في التدفق إلى الولايات المتحدة. الصين، كما يتفقون، يخالف القواعد. لكن النهج الأحادي الجانب لإدارة ترامب ليس هو الحل الصحيح. سيكون الرد الأفضل هو تحديد الحالات المحددة التي انتهكت فيها الصين الاتفاقيات الدولية ثم انضمت إلى شركاء تجاريين وحلفاء لتقديم دعاوى أمام منظمة التجارة العالمية. (هذا ليس تكتيكًا ميئوسًا منه كما قد يبدو: لقد التزمت الصين بالنتائج التي توصلت إليها منظمة التجارة العالمية بشكل مفاجئ في كثير من الأحيان.) حيث لم تنتهك الصين بشكل صريح الاتفاقات، لا يزال بإمكان واشنطن معاقبة الممارسات غير العادلة، ويفضل أن يكون ذلك مع بلدان أخرى لممارسة أقصى ضغط ممكن، ولكن من جانب واحد إذا كان هذا هو الخيار الوحيد الممكن.

تتمثل الخطوة النهائية لسياسة تجارية معقولة في الانضمام إلى الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي الصفقة التجارية المنقحة التي أبرمها الأعضاء المتبقون في TPP بعد الانسحاب الأمريكي. إن الانضمام إلى CPTPP سيؤسس منطقة كبيرة من قواعد التجارة المواتية للولايات المتحدة وغير مواتية للصين. وهذا من شأنه أن يدفع الصين إلى استئناف تقدمها نحو الإصلاح الاقتصادي. سوف ينظر المؤرخون إلى الوراء على قرار

> إذا كانت إدارة ترامب تريد حقًا فصل الولايات المتحدة والاقتصاد الصيني، فسيتعين على الولايات المتحدة دفع ثمن اقتصادي. ترامب ينكر أن استراتيجيته لها تكاليف. يقول إن الصين تدفع الرسوم الجمركية. «أنا سعيد للغاية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار في السنة في التعريفة الجمركية التي تملأ خزائن الولايات المتحدة»، قال في شهر مايو. هذا هراء: تظهر الأبحاث أن الشركات تنقل تكلفة الرسوم الجمركية إلى المستهلكين الأمريكيين. والمصدرون الأمريكيون - وخاصة المزارعين الذين يواجهون خسارة الأسواق بسبب الانتقام الصيني - يدفعون الثمن أيضًا.

ترامب السريع بالانسحاب من TPP باعتباره خطأ فادحًا. وكذلك الحال بالنسبة لدافعي الضرائب الأمريكيين، وهم الآن في مأزق لعشرات المليارات من الدولارات اللازمة لإنقاذ القطاع الزراعي المتداعي.

ما إذا كان ترامب يقدر هذه التكاليف غير واضح، ولكن من الواضح أن الاعتبارات الاقتصادية ليست سياسة دافعة. إن استعداد الرئيس للنظر إلى الركود السابق في سوق الأوراق المالية ومواصلة دفع الصين يدل على أنه مستعد لدفع ثمن اقتصادي - كل ما يقوله في العلن. بالنسبة لشخص يعتمد إعادة انتخابه على الحفاظ على اقتصاد قوي، فهذه مقامرة جريئة.

إذا أصبح ترامب رئيسًا لولاية واحدة، فسوف تتاح للإدارة القادمة فرصة لعكس العديد من السياسات التجارية لسلفها - إلغاء تعريفات الصلب والألومنيوم، وإصلاح العلاقات مع شركاء نافتا في الولايات المتحدة، والانضمام إلى CPTPP، وتحسين منظمة التجارة العالمية. لن يساعد ذلك في استعادة مصداقية الولايات المتحدة على الساحة العالمية فحسب، بل سيمكّن أيضًا البلدان الأخرى من رفع رسوم الانتقام على الصادرات الأمريكية، مما يساعد المزارعين الذين يعانون.

إذا فاز ترامب في إعادة انتخابه واستمر في السير على طريق القومية الاقتصادية، فمن المحتمل أن يدمر احتمال استمرار الصراع التجاري، وربما تكثيفه، النظام التجاري العالمي. هذا من شأنه أن يلحق ضررا لا يحصى بالاقتصاد العالمي.

على الرغم من أن العديد من سياسات ترامب يمكن عكسها، إلا أن الرسوم الجمركية المفروضة على الصين هي لعبة تغيير. أي إدارة مستقبلية ستواجه صعوبة في إزالتها دون تنازلات كبيرة من القيادة الصينية وإيجاد طريقة لتخفيف مخاوف الأمن القومي المتزايدة التي تهيمن الآن على العلاقات الثنائية. قد تكون الإدارة الديمقراطية المستقبلية أكثر ميلاً لتغيير المسار. عارض العديد من الديمقراطيين TPP ويدعمون بشكل واسع موقف الرئيس المناهض للصين. في شهر مايو، قام زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، الديموقراطي في نيويورك، بتغريد دعمه لترامب على الصين، وحثه على «شنق بشدة» وعدم قبول صفقة سيئة. قبل أكثر من عقد من الزمان، أيد شومر وزملاؤه في مجلس الشيوخ فرض تعريفات أعلى على البضائع الصينية من تلك التي فرضها ترامب، على أساس أن الصين كانت تبقي عملتها منخفضة بشكل مصطنع لزيادة الصادرات. المخاوف بشأن حقوق الإنسان ستدفع الديمقراطيين لمواجهة الصين. على الرغم من أن رعي الصين لأكثر من مليون من اليوغور المسلمين في غرب الصين إلى معسكرات اعتقال لم يكن عاملاً في المفاوضات التجارية لإدارة ترامب، إلا أنها يمكن أن تلوح في الأفق فيما يتعلق بإدارة المستقبل.

غالبًا ما يوصف نظام التجارة العالمية الذي ساعدت الولايات المتحدة على تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية على أنه

> ربما تقوم إدارة ترامب، مع الصين، وهي تتراجع عن الإصلاحات المؤيدة للسوق، بإعادة العالم إلى القاعدة التاريخية المتمثلة في الكتل السياسية والاقتصادية. فتح سقوط جدار برلين وانهيار الشيوعية فتح أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق أمام الأسواق العالمية. فعلت إصلاحات دنغ شياو بينغ نفس الشيء بالنسبة للصين.

نظـــام متعدد الأطراف. لكنـــه لم يكن نظامًـــا عالميًا ؛ كانت تتألف في الأصل من عدد صغير من الاقتصادات الغربية ذات التوجه السوقي واليابان واستبعدت الاتحاد السوفيتي وأقمار أوروبا الشرقية ودول شيوعية أخرى. كان هذا الانقسام أكثر من السياســـة. لا تتوافق اقتصاديات السوق وغير السوقية من نواح كثيرة. في اقتصاد السوق، يتعين على الشركة التي تخســـر المال أن تتكيف أو تفلس. في ظل رأسمالية الدولة، تحصل الشـــركات المملوكة للدولة على إعانات للحفاظ على الإنتاج وتوفير الوظائف، مما يجبر الشركات غير المملوكة للدولـــة - في الداخل أو الخارج - على إجراء التعديل المؤلم بـــدلاً من ذلك. ولكن فقط في اللحظـــة الأحادية القطب، التي بدأت في عـــام ٢٠٠١، عندما انضمـــت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، كانت الأســـواق المفتوحة عالمية بالفعل. الآن، قد تكون فترة الرأسمالية العالمية تقترب من نهايتها. ما يعتقده الكثيرون هو أن الوضع الطبيعي الجديد قد يتحول إلى انحراف قصير.

المصدر:

-Chad P. Bown and Douglas A. Irwin, Trump’s Assault on the Global Trading System.. And Why Decoupling from China Will Change everything, magazine foreign affairs, September/October 2019.

روسيا ومحاولة تحقيق التوازن بين الهند والصين

بقلم : ديمتري الكسندر سيمز
ترجمة : هبة علي حسين

مع اقتراب روسيا من الصين ، هل تستطيع موسكو الحفاظ على علاقاتها الودية تاريخياً مع أحد منافسي بكين الإقليميين المحتملين؟
خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى فلاديفوستوك لحضور المنتدى الاقتصادي الشرقي السنوي في وقت سابق من هذا الأسبوع ، وقعت موسكو ونيودلهي ١٥ اتفاقية حول مجالات تتراوح بين الدفاع والطاقة. كما تعهد الزعيم الهندي بتقديم مليار دولار كائتمان للشرق الأقصى الروسي ، وهي منطقة سعى الكرملين فيها منذ فترة طويلة إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

على الرغم من أن مودي كان ضيف المنتدى الرئيسي هذا العام ، إلا أن الصين كانت في أذهان العديد من الصحفيين الغربيين الذين يراقبون الحدث. لا غرابة في ذلك. كان الرئيس الصيني شي جين بينغ نجم حدث العام الماضي ، والتقارب بين موسكو وبكين هو واحد من أكبر القصص الجيوسياسية لهذا العقد. مع اقتراب روسيا من الصين ، هل تستطيع موسكو الحفاظ على علاقاتها الودية تاريخياً مع أحد منافسي بكين الإقليميين المحتملين؟
مع حضور Modi ، احتفل المنتدى الاقتصادي الشرقي بعيده الرابع. تم افتتاح هذا الحدث بالقرب من بداية المحور الاقتصادي لروسيا شرقًا ، عندما لجأ الكرملين إلى آسيا ، وخاصة الصين ، للتجارة والاستثمار بعد أن وجد نفسه يتجاهل بشكل متزايد الغرب بسبب تصرفاته في أوكرانيا. كان الحصول على الأموال اللازمة لتعزيز النشاط الاقتصادي في مناطق الشرق الأقصى المتخلفة في روسيا منذ فترة طويلة من بين أولويات موسكو العليا.

بعد عدة سنوات ، كانت السياسة بعيدة كل البعد عن النجاح الواضح. يقول أرتيوم لوكين ، نائب مدير الأبحاث في كلية الدراسات الإقليمية والدولية التابعة لجامعة الشرق الأقصى الفيدرالية ، إن نتائج جهود موسكو لجذب الاستثمارات الآسيوية إلى شرقها الباهت لا تزال ضعيفة.وقال \»لسوء الحظ ، لم يثر الحديث الذي دارت حوله روسيا حول آسيا إلى محور زيادة الاستثمارات الآسيوية في الشرق الأقصى الروسي ، بما في ذلك الصينيين على الرغم من شراكتنا السياسية الوثيقة مع بكين\».
وفقا لأبحاث لوكين ، لا يوجد سوى أربعة مشاريع استثمارية صينية رئيسية في الشرق الأقصى الروسي وقيمتها الإجمالية أقل من مليار دولار. والمشاريع الأربعة هي كازينو بالقرب من فلاديفوستوك ، وهو مستودع لتعدين الفحم في إقليم ترانس بايكال ، لاستخراج الذهب في إقليم ترانس بايكال ، وشركة لتعدين خام الحديد في منطقة الحكم الذاتي اليهودي.على الرغم من جميع حوافز موسكو ، لا

يتدفق المستثمرون الصينيون والأجانب إلى الشرق الأقصى الروسي لسببين رئيسيين. أولاً ، تفرض العقوبات الغربية تكلفة عالية بما يكفي لردع العديد من المستثمرين. ثانياً ، يمثل استخراج الموارد الطبيعية ، نقطة البيع الرئيسية في الشرق الأقصى الروسي ، مهمة كثيفة رأس المال بسبب الظروف البيئية القاسية ونقص البنية التحتية المناسبة. بالنسبة لرجال الأعمال الأجانب المحتملين ، فإن العائد على استثماراتهم الباهظة لا يزال غير مضمون.

وبالتالي اختار العديد من المستثمرين الصينيين البحث عن مواد خام في أماكن مثل البرازيل أو إندونيسيا بدلاً من الشرق الأقصى الروسي.مع الاستثمار الصيني الراكد حتى الآن ، بدأت موسكو تتطلع نحو نيودلهي. أوضح لوكين أن ظهور مودي كضيف رئيسي في المنتدى الاقتصادي الشرقي لهذا العام كان مدفوعًا جزئيًا بالرغبة في إثارة شعور أكبر بالحاجة الملحة في بكين. وقال: ‹أعتقد أنه من خلال دعوة مودي إلى فلاديفوستوك ، من المتوقع أن يحفز بوتين بعض الغيرة من الصين ، لإظهار الصين أنك إذا كنت لا ترغب في الاستثمار في الشرق الأقصى ، فإن الهنود سيفعلون ذلك›.في المنتدى الاقتصادي الشرقي هذا الأسبوع ، وقعت موسكو ودلهي على عدد من مذكرات التفاهم رفيعة المستوى. وهي تشمل: خطط لتطوير ممر بحري من فلاديفوستوك إلى مدينة تشيناي الساحلية الهندية ، صفقة للهند لتصنيع قطع غيار للمعدات العسكرية الروسية ، واتفاق بين شركتين هنديتين H-Energy و Petronet LNG لشراء الغاز الطبيعي المسال الروسي ، و مشروع تعدين مشترك بين شركة الفحم الهندية الهندية المحدودة وكيانين روسيين.علاوة على ذلك ، أعلن مودي أن الهند ستمنح ١ مليار دولار في صورة قروض لمشاريع التنمية الاقتصادية في الشرق الأقصى الروسي.ومع ذلك ، أمام الهند طريق طويل قبل أن تتمكن من التنافس مع الصين للسوق الروسية في الشرق الأقصى الروسي أو في أي مكان آخر في البلاد. في العام الماضي ، بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والهند ١١ مليار دولار. خلال تلك الفترة الزمنية نفسها ، بلغت قيمة التجارة بين روسيا والصين ١٠٧ مليارات دولار ، مما يجعل بكين أكبر شريك تجاري لروسيا. في الدفاع ، القصة متشابهة. على الرغم من أن روسيا والهند لديهما تاريخ طويل وثري من التعاون العسكري ، إلا أن بكين تغلبت على نيودلهي كشريك لموسكو من عدة جوانب رئيسية. صرح فيكتور موراكوفسكي ، رئيس تحرير مجلة الدفاع الروسية أرسنال للوطن ، أنه على الرغم من أن روسيا تعد شريكًا استراتيجيًا رسميًا مع كل من الصين والهند ، فإن تنسيقها العسكري مع الأولى يعد أعمق بكثير من التنسيق مع الأخير.وقال ‹لدينا شراكات استراتيجية مع كل من الصين والهند›. في الوقت نفسه ، أشار موراكوفسكي إلى أن هناك إنتاجًا مشتركًا أكبر للأسلحة ، وتبادل التقنيات العسكرية ، ومبيعات الأسلحة بين روسيا والهند أكثر من روسيا والصين.

عبر جميع الخبراء الروس الذين تحدثت المصلحة الوطنية عن ثقتهم في أن موسكو لن تضطر إلى الاختيار بين بكين ونيودلهي. لقد جادلوا بأنه على الرغم من تقارير وسائل الإعلام الغربية عن التنافس المتزايد بين الهند والصين ، فإن البلدين بعيدان عن الخصوم. عند النظر إلى العلاقات الصينية - الهندية في السنوات الأخيرة ، رأى الخبراء الروس عدة علامات مشجعة ، مثل نجاح التصعيد الناجح لأزمة الحدود في بكين ونيودلهي في عام ٢٠١٧ ، وغياب عمليات النشر العسكرية الرئيسية من أي من الدولتين التي تستهدف البلد الآخر ، و المواقف الإيجابية التي عرضها مودي وشي تجاه بعضهما البعض.هذه العوامل مجتمعة دفعت موسكو إلى الاستنتاج بأن بكين ونيودلهي لن تعترضا على جهودها للحفاظ على العلاقات الودية مع الآخر. علاوة على ذلك ، يرى بعض المحللين الروس فرصة في التوترات المتزايدة بين الغرب والهند حول كشمير وحقوق الإنسان على نطاق أوسع لتقريب البلدان الثلاثة.

أخبرني أندرانيك ميغرانيان ، مستشار غير رسمي للإدارة الرئاسية الروسية وأستاذ في معهد موسكو الحكومي

> ‹لكننا نرى جيدًا أن الشراكة الاستراتيجية مع الصين ذات حجم ونوعية مختلفين عن تلك مع الهند.››إذا تحدثنا عن التفاعلات بين جيشي البلدين ، والتدريبات العسكرية المشتركة ، والتخطيط العسكري المشترك ، فإن علاقاتنا مع الهند في هذا المجال تكون في معظمها رسمية ورمزية› ، أخبرني موراكوفسكي.

للعلاقـــات الدولية ، أنه من خـــلال الرقابة على مودي ، فإن الغـــرب يكرر الأخطاء التي ارتكبها تجاه روســـيا في الفترة التي ســـبقت الكرملين بعد عـــام ٢٠١٤ محور إلى الصين. بنفس الطريقة التي دفعت بها الإجراءات الأمريكية روســـيا إلـــى احتضان الصيـــن ، وتصور غربي متزايد لمودي بصفته ديماغوجياً شعبويًا اســـتبداديًا واتهامات بـــأن الهند تنتهك القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تدفع الهند إلى اعتناق روســـيا والصين ، على الرغم مـــن التناقضات بين صرح بكين ونيودلهي.في حيـــن أن العديد من وسائل الإعلام الغربية البارزة والحكومة البريطانيـــة أدانت تحركات الهند الأخيرة لتعزيز ســـيطرتها على كشـــمير ، إلا أن روســـيا دافعت عنها. من جانب آخر ، انحازت الصين إلى باكســـتان ودعت مجلس الأمن الدولي إلى مراجعة القضية.لم يمر تضامن موسكو دون أن يلاحظه أحـــد في نيودلهي. في المنتدى ، تحـــدث مودي عن الجبهة الروسية الهندية المشـــتركة ضد التدخل الغربي. إلى جانب بوتيـــن ، أعلن زعيم أكثر ديمقراطية اكتظاظاً بالســـكان في العالم ، ‹نحن ضد النفوذ الخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة›.

> وتوقع أنه إذا واصل الغرب ممارســـة الضغط على الهنـــد ، فقد تتحرك نيودلهي لحل خلافاتها مع بكين والانضمام إليها وروسيا في تحالف ضد دبلوماسية حقوق الإنسان الغربية.›

المصدر:

- Dimitri Alexander Simes, Russia Tries to Balance India and China, September 11, 2019, https://nationalinterest.org/feature/russia-tries-balance-india-and-china-79821

هل تستطيع أمريكا حماية حلفائها؟
كيفية استخدام الردع

بقلم : مايكل أوهانلون
ترجمة : رؤى خليل سعيد

منـذ نهايـة الحرب العالمية الثانية، هيمنت فكرة الردع على التفكير الاسـتراتيجي الأمريكي. يشـير الردع، في أبسـط صوره، إلى قدرة إحدى الدول على استخدام التهديدات لإقناع دولـة أخرى بأن تكاليف بعض الإجراءات - على سـبيل المثال، غزو أحد جيرانها - سـوف تفوق الفوائد. كان هذا هو المنطق وراء مفهوم الحـرب الباردة المتمثل في التدمير المتبادل المؤكد: إذا اسـتخدمت الولايات المتحدة أو الاتحاد السـوفيتي الأسـلحة النووية، فسـترد الأخرى بضربات نووية من جانبهـا، مما يؤدي إلى تدميـر كليهما. من خلال رفع تكاليف الحرب بشكل لا يطاق، يأمل الجانبان في الحفاظ على السلام.

لكن بالنسـبة لواشـنطن، لم يكن الردع يتعلق فقط بحماية الوطـن الأمريكي. أثنـاء قيامها ببناء نظـام التحالفات بعد الحرب والذي يشكل اليوم جزءًا أساسيًا من النظام العالمي، وضعت الولايات المتحدة اسـتراتيجية «الردع الموسـع». ووفقًا لهذه الاسـتراتيجية، ستسـتخدم الولايـات المتحدة قوتها العسكرية، بما في ذلك ترسانتها النووية، للدفاع عن حلفائهـا في المعاهدة - من بينهـم اليابان وكوريا الجنوبية ودول الناتو. لم يكن الهدف هو تثبيط المغامرة السوفيتية في آسيا وأوروبا فحسب، ولكن أيضًا في طمأنة حلفاء الولايات المتحدة. إذا علمت ألمانيا واليابـان (لنأخذ مثالين فقط) أن واشـنطن ستضمن أمنهما، فلن تحتاج إلى اتخاذ إجراءات - مثل صنع قنبلة نووية - قد تزعزع استقرار النظام الدولي. واليوم، انتهى التهديد السـوفيتي، لكن اسـتراتيجية الردع الموسـع تظل مركزية للقوة العالميـة للولايات المتحدة. لا تزال واشـنطن، على الورق، على الأقل، ملتزمة باستخدام القوة العسكرية (وإذا لزم الأمر، حتى القوة النووية) لحماية حلفائها من العـدوان من قبل الخصـوم. إن تمركز القوات العسـكرية الأمريكية في الخارج يعطـي مصداقية إضافية لهذا الالتزام، لأن أي هجوم على حليف رئيسـي من شـأنه أن يتسـبب في وقوع خسائر في صفوف الولايات المتحدة، مع ضمان الرد العسـكري الأمريكـي. واليوم، فإن خصمي واشـنطن الجيوسياسيين الرئيسـيين هما الصين وروسيا. الصين قـوة صاعدة بـدأت تتحـدى التفـوق الاقتصادي والتكنولوجي للولايات المتحدة، وقد نمت روسـيا في عهد الرئيـس فلاديمير بوتين أكثر فأكثـر لتقويض النظام الذي تقـوده الولايات المتحـدة. وإدراكًا للتهديد الذي تمثله بكين

وموسكو، أكد كبار مسؤولي الدفاع في كل من إدارتي أوباما وترامب على ضرورة أن تحافظ واشنطن على استراتيجيات الردع التقليدية وتقويها.

لكن السؤال هو ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات يمكن أن تردع بشكل موثوق أنواع العدوان التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. الصين وروسيا ليستا دولتين عظميين على الطراز السوفيتي ولهما أحلام الهيمنة على العالم ؛ إنها قوى مراجعة تحتاج إلى تحدي وتغيير جوانب النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. هناك فرصة ضئيلة لأن تساعد الصين، على سبيل المثال، كوريا الشمالية في محاولة غزو كوريا الجنوبية وقهرها، كما فعلت في الحرب الكورية. من المرجح أن تشارك في اختبارات أصغر لعزم الولايات المتحدة، مثل الاستيلاء من اليابان على واحدة من الجزر المتنازع عليها (وغير المأهولة) في بحر الصين الشرقي والمعروفة باسم دياويو في الصين وسنكاكو في اليابان. على الرغم من أن الولايات المتحدة تعهدت رسميًا بالدفاع عن هذه الجزر، إلا أن الصين قد تشك في أنها غير راغبة في المخاطرة بحرب عظمى حول صخور لا قيمة لها فعليًا. ومع ذلك، إذا لم تستطع واشنطن الوعد بمصداقية بالرد، فإن الردع الموسع قد فشل بالفعل - وقد يترتب على ذلك عواقب أكبر بكثير من خسارة واحدة من جزر دياويو / سينكاكو.

ازدادت الشكوك حول مصداقية الولايات المتحدة منذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب في عام ٢٠١٦. شكك ترامب علانية في قيمة التحالفات الأمريكية والحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة. في بعض الأحيان، تحدى منطق الردع الموسع مباشرة: في يوليو ٢٠١٨، أعرب عن حيرة من أن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الجبل الأسود، وهو عضو في حلف شمال الأطلسي، قد يؤدي إلى الحرب العالمية الثالثة. بالإضافة إلى تشجيع خصوم الولايات المتحدة، فإن مثل هذا الخطاب ينطوي على خطر تقويض قدرة واشنطن على طمأنة حلفائها. وكلما زاد تشكيك هؤلاء الحلفاء في استعداد الولايات المتحدة لحمايتهم، زاد الضغط عليهم لتوفير أمنهم، مما قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية وزيادة خطر نشوب حرب وقائية أو وقائية، من بين عواقب أخرى.

لا يمكن حل المشاكل الأمنية المعاصرة للولايات المتحدة بالردع العسكري التقليدي وحده. يجب أن تلتزم واشنطن بطمأنة حلفائها بأنها مستعدة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ولكن الأهم من ذلك، يجب أن تبدأ في توسيع نطاق نهجها للردع في ضوء الطبيعة المتغيرة للتهديد الذي يمثله المنافسون مثل الصين وروسيا. قبل كل شيء، يجب على صانعي السياسة في الولايات المتحدة وضع استراتيجيات تجمع بين العناصر العسكرية والعقوبات الاقتصادية وغيرها من أشكال العقوبة غير العسكرية. مثل هذه الاستراتيجية من شأنها أن تقلل من خطر نشوب حرب كارثية من خلال إقناع الأعداء بأن الولايات المتحدة مستعدة لمتابعة تهديداتها، حتى في عصر لا تتمتع فيه الصين وروسيا بأسلحة أكثر قوة فحسب، بل تظهران أيضًا رغبة متزايدة في استخدمهم.

> في الواقع، في عالم من الدول القومية في ويستفاليا، إنه أمر غير طبيعي بصراحة. إن إقناع بلد ما بالاعتماد على بلد آخر من أجل أمنه، وربما حتى بقائه، يتعارض مع الحدس والعقل السليم ومعظم تاريخ البشرية. على الرغم من أن خطاب ترامب غالبًا ما يكون غير منطقي، إلا أنه قد يوضح ببساطة ما يشتبه الكثيرون بالفعل في مدى موثوقية الولايات المتحدة.

في بعض النواحي، فإن حقيقة أن الولايات المتحدة تواجه الآن مشاكل تطمئن حلفائها يجب ألا تشكل مفاجأة كبيرة. الاطمئنان يصعب تحقيقه.كما أن التطمين صعب لأن الوعود بحماية الحلفاء يجب ألا تكون غير مشروطة. يجب ألا يشعر الحلفاء الأمريكيون بأنهم يمكن أن يكونوا متهورين وآمنين مع العلم أن واشنطن سوف تنقذهم إذا واجهوا مشكلة.

في الستينيات، وضعت كوريا الجنوبية خططًا لما يسمى بضربات قطع الرأس لقتل القيادة الكورية الشمالية ؛ سعت الولايات المتحدة إلى تقليل الميول الهجومية لحليفها. وفي عام ١٩٦٥، هاجمت باكستان الهند اعتقادا بأنها محمية بضمانات أمنية أمريكية. يخشى البعض أن تحاول السعودية القيام بشيء مماثل اليوم مع إيران. كما أوضح ترامب في انتقاداته للإنفاق العسكري لأعضاء الناتو، فإن الطمأنينة غير المشروطة يمكن أن تشجع على التحرر الحر من قبل الحلفاء، الذين قد يفترضون أن الولايات المتحدة ستلتقط دائماً فاتورة الدفاع الجماعي.

يتطلب كل من الردع والطمأنينة وضوح الرسائل حول متى وكيف ستدعم الولايات المتحدة حلفائها. بالنظر إلى عدم اتساق ترامب وميله إلى حافة الهاوية الخطابية، فإن بعض أكبر مصادر القلق اليوم تأتي من واشنطن. انتظر ترامب حتى يونيو ٢٠١٧ - ستة أشهر تقريبًا في رئاسته - لتأكيد التزام الولايات المتحدة بتعهد الناتو بالدفاع المتبادل. لقد تساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقدم المساعدة من حليف فشل في الوفاء بتعهده بإنفاق ما لا يقل عن اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع. وفقًا لمساعدين مجهولين نقلتهم صحيفة نيويورك تايمز، فقد قال ترامب سراً إنه لا يرى وجهة نظر الناتو ويود الانسحاب منها. (في يونيو / حزيران، انتقد أيضًا معاهدة الأمن المتبادل للولايات المتحدة مع اليابان باعتبارها «غير عادلة»). وفي وقت سابق، على درب الحملة الانتخابية الرئاسية، قال إنه ربما يجب أن تمتلك كل من اليابان وكوريا الجنوبية أسلحتهما النووية بدلاً من الاعتماد على سلاحهما النووي. الولايات المتحدة.

بطريقة ما، حتى الآن، يبدو أن كلمات ترامب لم تحدث سوى أضرار دائمة. وجد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بيو عام ٢٠١٨ شكوكاً متزايدة حول موثوقية الولايات المتحدة بين حلفاء الولايات المتحدة (١٠ في المائة فقط من الألمان وتسعة في المائة من الفرنسيين الذين تم سؤالهم أعربوا عن ثقتهم في أن ترامب «سيفعل الشيء الصحيح فيما يتعلق بالشؤون العالمية.») غالبية الذين شملهم الاستطلاع لا يزالون يفضلون الولايات المتحدة على الصين كقوة رائدة في العالم. لا يبدو أن النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة ينهار. لم ينسحب أي حليف من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو يهدد بالقيام بذلك. في الواقع، لم يشرع أي حليف في تعزيز عسكري كبير. حسّن حلف الناتو بشكل متواضع من تقاسم الأعباء العسكرية منذ عام ٢٠١٤، لكن معظم شركاء الأمن في الولايات المتحدة ما زالوا ينفقون ما يتراوح بين واحد إلى اثنين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على جيوشهم، وهو ما يقل كثيراً عما كان عليه خلال الحرب الباردة. زادت بولندا ودول البلطيق من إنفاقها الدفاعي إلى ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، لكنها لم تتخذ الخطوات، مثل تحصين حدودها، التي يتوقعها المرء إذا خشيوا حقًا غزوًا روسيًا. قد يكون حلفاء الولايات المتحدة متوترين، لكن لا يبدو أنهم يشعرون بالذعر أو يغيرون بشكل جذري استراتيجيات الأمن القومي الخاصة بهم.

علاوة على ذلك، فإن ترامب قام بتزويد إدارته بشخصيات ملتزمة بوجود الولايات المتحدة في الخارج. لا يعرف وزير

> كانت هذه خطوات جيدة. لكن هناك فنًا راقًا لكل من الردع والطمأنينة: إنهما يتطلبان اهتمامًا مستمرًا، لأن كلاهما في نهاية المطاف في عين الناظر. بالإضافة إلى تجنب التهديدات المتقلبة للانسحاب من التحالفات، ينبغي على الولايات المتحدة أن تجعل التزاماتها العسكرية أكثر مصداقية بطرق لا تتطلب زيادة كبيرة في القوات القتالية المتمركزة في الخارج. يمكن لواشنطن، على سبيل المثال، تحسين قدراتها في بولندا من خلال تعزيز أصولها اللوجستية ومقارها هناك (كما أوصى المجلس الأطلسي مؤخرًا) والموافقة على نشر قوات أمريكية على أساس دائم وليس تناوبيا.

الخارجيــة مايك بومبو ولا مستشــار الأمــن القومي جون بولتون بحماســته أو الانعزالية. اســتمرت ميزانية الدفاع الأمريكية في النمو خلال فترة ولاية ترامب، وطلب الرئيس أموالًا إضافية من الكونغرس لتطوير أسلحة متطورة. بقيت عمليات نشر القوات الأمريكية ثابتة بشكل عام، وفي بعض الأماكن، كما هو الحال في الجهة الشرقية لحلف شمال الأطلســي، ازدادت بالفعل. اســتضاف ترامــب اجتماعــات رفيعة المستوى مع قادة معظم البلدان - اليابان وكوريــا الجنوبية وبولندا ودول البلطيق - على الخطــوط الأمامية للصراعات مع الصين وروسيا، مما قلل من مخاوفهم من التخلي عنهم في أزمة. في هذه النواحي، على عكس الحــدس، يُظهر الانتقال من جورج دبليــو بوش إلى باراك أوباما إلى ترامب استمرارية أكثر من التغيير.

ومع ذلــك، فإن أكثــر التغييــرات التي تأخرت في السياســة، لا تكمن في مجال تخطيط قوة وزارة الدفاع ولكن في مجال فــن الحكم - في دمج الأدوات الاقتصادية والعســكرية لتطوير مفهوم جديد وأكثر واقعية للردع.

نموذج جديد من الردع

تؤكد الوثيقتان الإســتراتيجيتان الرئيسيتان لإدارة ترامب، إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٧ وإستراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨، على تنافس الولايات المتحدة المزدهر مع منافســيها من القوى العظمى، الصين وروسيا. تحدد الـ NDS كلاهما «قوى مراجعة» التي «ترغب في تشكيل عالم يتسق مع نموذجها الاستبدادي». وأبرزها أن ترامب قد زاد ميزانية الدفاع الأمريكية الســنوية بنحو ١٠٠ مليار دولار منذ توليه منصبــه، بما في ذلك تمويله الســخي للارتفاع. تحديث تكنولوجيا الأسلحة، من بين أولويات أخرى.

ولكن في محاولة لتعزيز الردع، من المهم أن نتســاءل كيف مــن المحتمل أن تبدأ حرب الولايــات المتحدة مع الصين أو روسيا. بعبارة أخرى، أين وكيف يمكن أن يفشل الردع، ولا سيما الردع الموسع؟

> هــذا النوع من الاعتداء المحدود على العدو ســيثير أســئلة صعبة على صانعي السياســة في الولايات المتحدة - ما أســميه «مفارقة سينكاكو». هل ينبغي على واشــنطن أن تخاطر بصراع قوة عظمى - وربما نوويــة - من أجل الحفاظ على مصداقيتها، حتى على شيء غير مهم نسبيًا؟ أم هل يجب أن نستنتج أن المخاطر كبيرة جدًا لتبرير مثل هذا الخطر؟ في حالة عدوان العدو المحدود على هدف عديم القيمة بطبيعته، فإن اســتجابة الولايات المتحدة على نطاق واســع - كما يفرض النهج التقليدي للردع الممتد - ســتبدو غير متناسبة على نطاق واسع. من ناحية أخرى، فإن عدم الاستجابة سيكون غير مقبول، ويتعارض مع التزامات المعاهدة الأمريكية، أيضًا.

تعرف الصين وروســيا أنها أضعف مــن الولايات المتحدة وفقًا للمقاييس العســكرية الخام. وبالتالي من غير المرجح أن يشــن كلاهما نوعًا مــن الهجوم المفاجئ الشــامل ضد حليف معاهدة أمريكية يتطلــب انتقامًا أمريكيًا. من الصعب أن نتخيل، على ســبيل المثال، أن الصين سوف تغزو الجزر الرئيســية في اليابان، حيث يتمركز حوالي ٥٠٠٠٠ جندي أمريكي في الوقت الحالي، أو أن روســيا ستحاول ضم دولة كاملة من الناتو، وحتــى دولة بحر البلطيق الصغيرة. تدرك

كل من بكين وموسكو أن مثل هذا العدوان الصريح سيواجه بقوة أمريكية ساحقة.

ومع ذلك، من الأسهل بكثير تصور قيام بكين أو موسكو بإجراء اختبارات أصغر للعزم الأمريكي. ربما سترسل روسيا، كما فعلت في أوكرانيا، ما يُسمى الرجل الأخضر الصغير - الجنود الذين يرتدون الزي العسكري الأخضر دون شارات - إلى بلدة صغيرة في شرق إستونيا بحجة حماية الروس من أصل إثني هناك. أعلن بوتين عن حقه في حماية الناطقين بالروسية في أي مكان يعيشون فيه، خاصة في الأراضي السوفيتية السابقة، حيث وفر له ذريعة مصممة خصيصًا لمثل هذا العدوان. لكن ما قد يستمتع به حقًا هو فرصة حلمة قطعة من أراضي الناتو ووضع التحالف على قرون معضلة كبيرة. هل ستتطلب المادة ٥ من معاهدة شمال الأطلسي، التي تضمن أن أعضاء التحالف يدافعون عن بعضهم البعض في حالة وقوع هجوم، هجومًا مضادًا عسكريًا من الناتو في مثل هذه الحالة؟ قد يأمل بوتين أن يربط أعضاء الناتو البالغ عددهم ٢٩ دولة عقدة حول كيفية الرد. في حالة فشل أعضاء الناتو، على أمل تجنب حرب القوى العظمى بسبب توغل بسيط نسبياً، في الوفاء بوعودهم بموجب المادة ٥، فقد يؤدي ذلك إلى شكوك وجودية حول الهدف الأساسي للتحالف.

أو، كما اقترح أعلاه، قد تحتل الصين واحدة أو أكثر من جزر دياويو / سينكاكو. هذه الجزر التي لا قيمة لها تطالب بها كل من الصين واليابان. لا تتخذ الولايات المتحدة أي موقف رسمي بشأن من يجب أن يسيطر على الجزر، ولكنها تقر بأن اليابان تديرها الآن وبأن معاهدة الأمن مع اليابان يجب أن تنطبق على دفاعها. مثل هذا الوضع المعقد والمختلط قد حان لفشل الردع. قد تحاول بكين الاستيلاء على إحدى الجزر للإشارة، دون عبور عتبة العدوان الخطير، إلى اليابان والولايات المتحدة بأنها غير راضية عن بعض جوانب نظام ما بعد الحرب في المحيط الهادئ. قد تأمل بكين في أن تجبر اليابان على الدخول في مفاوضات ونوع من التسوية المهينة أو دفع إسفين بين طوكيو وواشنطن من شأنه أن يجعل اليابان تشعر بأنها أكثر انكشافًا وأقل ثقة في نفسها بشأن قضايا أخرى في السنوات القادمة، وبالتالي الانفتاح شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ للهيمنة الصينية. المخرج من هذه المفارقة هو من خلال استراتيجية للدفاع غير المتماثل. ينبغي على الولايات المتحدة ألا تتخلى رسمياً عن إمكانية الرد العسكري الكامل على العدوان المحدود للغاية (وربما غير المميت) ضد حلفائها. في الواقع، كان الفريق جون ويسلر، قائد قوة المشاة البحرية الأمريكية الثالثة في اليابان، محقا في الإصرار في عام ٢٠١٤ على أن الولايات المتحدة واليابان يمكن أن تطرد الصينيين من جزر دياويو / سينكاكو إذا لزم الأمر. ولكن من الناحية العملية، تحتاج الولايات المتحدة إلى خيارات أخرى - قبل وبعد بدء الأزمة.

ستتطلب هذه الاستراتيجية دعمًا من حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين لكي يكونوا فعالين - أحد الأسباب الأخرى لضرورة قيام واشنطن بالرد على هذه الأنواع من الأزمات بطريقة تبدو حكيمة وصبورة وغير مسجلة، من أجل تعزيز تحالفها وعدم إخافة الشركاء الرئيسيين .

الأهم من ذلك كله، يجب أن تسعى استراتيجية الردع التي تتبعها واشنطن إلى تجنب سحب الدماء الأولى ضد قوة عظمى أخرى إذا كان ذلك ممكنًا. يجب على الولايات المتحدة أن تعد ردود فعل على العدوان على نطاق صغير يشدد على الحرب الاقتصادية والعقوبات بشكل خاص. في البداية، يجب أن يكون الدور الرئيسي للقوة العسكرية الأمريكية هو إنشاء محيط دفاعي حتى لا يتم زيادة شهية الصين أو روسيا للتوسع. في حالة تفاقم الأزمة، يمكن أن تحاول واشنطن وحلفاؤها اتخاذ تدابير عسكرية غير مباشرة - على سبيل المثال، استهداف السفن في الخليج الفارسي التي تحمل النفط إلى الصين. هذا النوع من الاستجابة، في البداية على الأقل، سيبقي النزاع بعيدًا عن شواطئ أي قوة عظمى، مما يوفر مزيدًا من الوقت للمحاربين لتجنب المزيد من التصعيد. لكن يجب أن تكون الحرب الاقتصادية جوهر الاستراتيجية، مع دعم القوة العسكرية.

مثل هذا النهج من شأنه أن يساعد في إقناع خصم محتمل بأنه سيكون أمامه الكثير ليخسره أكثر من الاستفادة من استخدام القوة - خاصة إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قد اتخذوا تدابير تحضيرية مناسبة لضمان قدرتهم على تحمل أي أعمال انتقامية. وتتمثل الحيلة في التأكد من أن العقوبات المفروضة على عدم الامتثال تتناسب مع العدوان الأولي، مع الحفاظ على إمكانية التصعيد إذا لزم الأمر.

لكي تكون العقوبات مستدامة اقتصاديًا، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها أن يفهموا نقاط الضعف في سلاسل التوريد والمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية الأخرى. يجب أن يطوروا استراتيجيات للتخفيف من هذه الثغرات الأمنية - على سبيل المثال، من خلال تعزيز مخزونات الدفاع الوطني للمعادن والمعادن الرئيسية، والتي يأتي كثير منها اليوم بشكل أساسي من الصين. يجب أن يتخذوا خطوات لتجنب الاعتماد المفرط على الصين في المكونات والسلع المصنعة

> ستكون السيناريوهات الصعبة في ما يسمى بمناطق الصراع الرمادية، حيث لا تؤدي مفاهيم القتال الكلاسيكية الحربية إلا الكثير.
>
> “

الرئيسية - يمكن أن تمنع واشنطن الواردات الصينية من تجاوز نسبة مئوية محددة من بعض القطاعات الهامة. يتعين على الدول الأوروبية أيضًا مواصلة تحسين البنية التحتية اللازمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ودول أخرى كنسخة احتياطية في حالة انقطاع واردات الطاقة من روسيا في أزمة مستقبلية.

الاستراتيجية القائمة على العقوبات ستكون حكيمة ومتناسبة، لكنها لن تكون ضعيفة. في الواقع، إذا رفضت بكين أو موسكو التراجع أو حل النزاع بطريقة ما بمجرد قيام الولايات المتحدة وحلفاءها بفرض عقوبات، يمكن لواشنطن رفع المخاطر. مع إدراك أن الأهداف الإستراتيجية للدولة المعتدية أصبحت غير جديرة بالثقة أو عدائية بشكل أساسي، يمكن لواشنطن أن تسعى ليس فقط لمعاقبة مرتكب الجريمة على عملها المحدد ولكن أيضًا للحد من نموها الاقتصادي في المستقبل. بمرور الوقت، يمكن أن تحل ضوابط التصدير والعقوبات الدائمة محل الإجراءات العقابية المؤقتة. مايكل كيميج: الحفاظ على السلام

في كتابــه لعــام ٢٠١٧، «All Measures Short of War»، يجادل العالم السياســي توماس رايت بشكل مقنع بــأن الأوامر العالميــة لا تنهار في وقــت واحد. يتعرضون للتحــدي والضعــف والتآكل فــي المناطق الرئيســية حيث تتنافس مصالح القوى المتنافســة بشــكل مباشر. إن غرب المحيط الهادئ وأوروبا الشرقية هما بالتحديد المناطق التي من المرجح أن تحدث فيها هذه التطورات اليوم.

لكن الصين وروســيا لن يكونا من الطائش بحيث يهاجمان معقل حليف رئيســي للولايات المتحدة ؛ الردع الأمريكي لم يتدهــور كثيراً، حتى في عصر ترامب. لا تزال خطط الحرب الأمريكية، على أفضل ما يمكن استنتاجه من الخارج، مركّزة للغاية على تلك المفاهيم الكلاسيكية، وربما تصاعدية للغاية بالنســبة لعالم يجب أن تكون فيه الحرب الواســعة النطاق بيــن القوى المســلحة نووياً الملاذ الأخيــر المتطرف. فقط استراتيجية الردع التي تعترف بالقدر الكافي - وتضع خططًا تشــمل جميع أدوات فن الحكم بدلاً من القوة العسكرية فقط - يمكنها الاســتجابة للتحديات الحديثة المتمثلة في التنافس بين القوى العظمى والحفاظ على نظام التحالفات الذي تقوده الولايات المتحدة حازمًا ومطمئنًا.

المصدر:

- Michael O’Hanlon, Can America Still Protect Its Allies? How to Make Deterrence Work, magazine foreign affairs, September/October 2019.

المحتويات

رؤية مستقبلية

ت	العنوان	الصفحة
١	مخيم الهول : حواضن محتملة للارهاب والتطرف	٤ - ٥
٢	روسيا وأوكرانيا تبحثان عن أتفاق جديد مثير للجدل بشأن نقل الغاز	٦ - ٨

الملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١	الاتجاه المتزايد نحوالاحزاب الدينية في الانتخابات الاسرائيلية .	١٠ - ١٢
٢	المال وحدة لن يحل مشاكل المانيا الاقتصادية	١٣ - ١٦
٣	فريق الأمن القومي :ترامب ينقسم حول اجتماع طالبان	١٧ - ١٨
٤	الارجنتين..الازمة الاقتصادية تنذر بالفوضى السياسية	١٩ - ٢١
٥	إظهار قوة إيران وأستراتيجيتها في الهجمات على حقول النفط السعودية	٢٢ - ٢٣
٦	الصين وروسيا..المصالح المشتركة تكمن في توثيق العلاقات الأمنية	٢٤ - ٢٦
٧	اعتداء ترامب على نظام التجارة العالمي :ولماذا سيؤدي الانفصال عن الصين الى تغييركل شيء	٢٧ - ٣٤
٨	روسيا ومحاولة تحقيق التوازن بين الهند والصين	٣٥ - ٣٧
٩	هل تستطيع أمريكا حماية حلفائها ؟ كيفية أستخدام الردع	٣٨ - ٤٤

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منظمة غير حكومية N.G.O

www.hcrss.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2353) لسنة 2019

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٥٣) لسنة ٢٠١٩

العنوان : بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ قرب السفارة الصينية
موبايل : 07804734051
البريد الالكتروني : hcriraq@yahoo.com